الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتاثيره في واقع علاقاته الخارجية ومستقبلها

م.م. عمر هاشم ذنون
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

ان اي دولة في العالم يجب ان يكون لها خطابها السياسي الذي يرسم حدود سياستها الداخلية والخارجية والتي من المفروض ان تتسم بالثبات وتنطلق من مفاهيم وبرامج تخدم مصالحها الجوهرية ؛لان الخطاب السياسي هو ليس مجرد كلام أو تصرف أو فعل عابر في عالم السياسة الدولية بل هو من الثوابت المهمة التي تحدد توجه هذه الدولة أو تلك وترسم حدودها ودورها العالمي وطبيعة علاقاتها مع الدول الاخرى لا سيما دول الجوار فضلاً عن دول الاقليم ومن ثمَ انتقالاً الى العالم الخارجي ؛لذا من الضرورة التعرف على طبيعة الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كون هذا العام هو الحد الفاصل بين نهجين مختلفين لنظامين سياسيين سابق شمولي وحالي جاء بعد الاحتلال الامريكي للعراق متبني الديمقراطية والتعددية في ادارة الدولة ورسم علاقاتها الخارجية ،والذي يتصف بأنه خطاب مرحلي تكتيكي من حيث الزمان والمكان وان مثل هذا النوع من الخطاب قد يكون من شأنه ان لا يحقق الثبات والاستقرار ،وعليه يناقش البحث طبيعة الخطاب السياسي العراقي وتوجهاته لاسيما بعد ٢٠٠٣ في ظل مرحلة وبيئة ملئ بالتعقيدات الداخلية والخارجية ،وهل تم أدلجت الخطاب السياسي العراقي؟ وما تأثير ذلك عليه داخلياً وخارجياً ؟،وهل ادى الارهاب عاملاً ايجابياً في اعادة الخطاب السياسي العراقي الى مساره الصحيح ومدى استثمار ذلك من قبل اصحاب هذا الخطاب للنهوض بواقعه ومستقبله في ظل ما يعيشه العالم من أزمات وعدم استقرار لاسيما في الشرق الأوسط منه.

Abstract

Any country in the world must have its own political discourse that delineates the limits of its domestic and foreign policy, which is supposed to be consistent and proceed from concepts and programs that serve its fundamental interests, because political discourse is not merely words, behavior or transient action in the world of international politics, but it is one of the constants. The mission that determines the orientation of this or that country and delineates its borders and its global role and the nature of its relations with other countries, especially neighboring countries.

As well as the countries of the region and then the transition to the outside world, so it is necessary to recognize the nature of the Iraqi political discourse after ٢٠٠٣that this year is the border between the two different approaches to the previous political systems of totalitarian and current came after the US occupation of Iraq, adopting democracy and pluralism in the administration of the state and the formation of relations Foreign Affairs, which is characterized as a tactical phased speech in terms of time and place and that such a type of speech would not achieve stability and stability, and therefore discuss the nature of the Iraqi political discourse and trends, especially after ٢٠٠٣in a phase and environment filled with complexities. Has terrorism been a positive factor in bringing the Iraqi political discourse back on track and the extent to which it has been invested by the owners of this discourse to advance its reality and future in light of the crises and instability the world is experiencing, especially in Middle East from it.

كلمات مفتاحية: الخطاب السياسي–العلاقات الخارجية–النظام السياسي–الازمات الاقليمية

المقدمة

إن أي دولة في العالم يجب أن يكون لها خطاب سياسي يرسم حدود سياستها الداخلية والخارجية والتي من المفروض أن تتسم بالثبات وتنطلق من مفاهيم وبرامج تخدم مصالحها الجوهرية ؛لأن الخطاب السياسي هو ليس مجرد كلام أو تصرف أو فعل عابر في عالم السياسة الدولية بل هو من الثوابت المهمة التي تحدد توجه هذه الدولة أو تلك وترسم حدودها ودورها العالمي وطبيعة علاقاتها مع الدول الأخرى لا سيما دول الجوار ،فضلاً عن دول الإقليم ومن ثُمَّ انتقالاً إلى العالم الخارجي ؛لذلك فالخطاب السياسي غالباً ما يعكس طبيعة النظام ومقدار احترامه لحقوق الشعب ،فضلاً عن الشفافية وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود الحريات الممنوحة للشعب ،وكل ذلك على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الخارجي فمن المفروض أن ينطلق من المصالح الوطنية للبلد لا سيما وان عالم السياسة له الأثر الأبرز إلى جانب أهمية عالم الاقتصاد والثقافة في تحديد ورسم العلاقات الدولية ومعالجة الخلافات والتشنجات وإيجاد وتشكيل التحالفات وكسب الصداقات وحل مشكلات والتوسط في حلها وذلك للنهوض والتطور بالبلد.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في ضرورة التعرف على طبيعة الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كون هذا العام هو الحد الفاصل بين نهجين مختلفين لنظامين سياسيين سابق شمولي وحالي جاء بعد الاحتلال الأمريكي للعراق متبني الديمقراطية والتعددية بوصفه نظاماً في إدارة الدولة ورسم علاقاتها الخارجية .إلا أن خطابه الداخلي والخارجي واجه ومازال يواجه التخبط الكبير وعدم الاستقرار والاتفاق على لغة خطاب سياسي موحدة وناجحة على الرغم من محاولته التفاعل مع الأزمات التي يمر بها العالم ولا سيما الأزمات الإقليمية.

اهداف البحث:

هناك عدد من الاهداف التي يصبو البحث الى تحقيقها ومن أهمها:-

١- تقديم مناقشة للنقلة النوعية المتمثلة بالتطبيق العملي للديمقراطية في ادارة الدولة لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ ،ومدى تأثير ذلك على نوعية الخطاب السياسي العراقي وعلى علاقاته الخارجية.

٢- الكشف عن طبيعة وقدرة الاطراف التي تمثل الخطاب السياسي العراقي وتجعله مؤثراً ،وبيان اهم الفاعلين المؤثرين في تقدم أو تراجع هذا الخطاب.

٣- تقديم بعض التوصيات والحلول التي تساعد في جعل الخطاب السياسي اكثر فعالية وتأثيراً ولا سيما في واقع علاقاته الخارجية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الخطاب السياسي العراقي الجديد لا سيما بعد ٢٠٠٣ يتصف بأنه خطاب مرحلي تكتيكي من حيث الزمان والمكان ،إذ تم أدلجته وإخضاعه لتجاذبات طائفية وعرقية أبعدته عن أهدافه الحقيقية. فما هي طبيعة الخطاب السياسي العراقي وتوجهاته بعد ٢٠٠٣ في ظل مرحلة وبيئة ملئ بالتعقيدات الداخلية والخارجية؟ ، وهل ادى الإرهاب عامل إيجابي في إعادة الخطاب السياسي العراقي إلى مساره الصحيح ومدى استثمار ذلك من قبل أصحاب هذا الخطاب للنهوض بواقعه ومستقبله؟.

فرضية البحث:

استند البحث الى فرضية مفادها ان التمسك بالانتماء الوطني فقط وتجنيب أو تحييد الانتماءات الاخرى في العمل السياسي وإدارة البلد داخلياً وخارجياً ،فضلاً عن الاحتفاظ بمسافة واحدة بالتعامل مع جميع الفاعلين من الوحدات السياسية الاقليمية والدولية، سيجعل من الخطاب السياسي العراقي فاعلاً ومؤثراً في واقع علاقاته الخارجية ومستقبلها ،ومواجهاً وفاعلاً في جميع الازمات الاقليمية منها والدولية .اما عكس ذلك فان هذا الخطاب سيستمر بالتراجع ويكون خطاباً غير مؤثر أو فاعل .

منهجية البحث: بغية الاحاطة بالموضوع ولحل المشكلة والإجابة على أسئلتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الوضع القائم للخطاب السياسي العراقي وعلاقته مع المتغيرات. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لاستحضار طبيعة الخطاب السياسي قبل عام ٢٠٠٣ ،فضلاً عن الاعتماد على منهج الاستشراف المستقبلي لرسم احتمالات مستقبلية للخطاب السياسي العراقي على المدى القريب أو المتوسط وفق معطيات الواقع الحالي من أجل ربط كل ذلك بنتائج وتوصيات البحث .

هيكلية البحث:

من أجل تطبيق منهجية اقتضى تقسيمه على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها اهم النتائج والتوصيات. تناول المبحث الأول ،الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وطبيعته وخصائصه وتوجهاته هذا الخطاب الداخلية والإقليمية والدولية. أما الثاني وضح تفاعلات الخطاب السياسي العراقي اتجاه الأزمات الاقليمية لاسيما تفاعلاته مع الأزمة السورية وتجاذباتها ،والأزمة الخليجية ،وكذلك الأزمة اليمنية فضلاً عن أزمة الاتفاق النووي الأمريكي– الإيراني ،وكذلك أزمة الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل. أما الثالث كشف مستقبل الخطاب السياسي العراقي بين احتمالين من الاستمرار والتصاعد أو التوقف والتراجع في المديين القريب أو المتوسط للخطاب السياسي العراقي.

المبحث الأول: الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ :طبيعته وأنواعه

غالباً ما يعرف الخطاب السياسي بأنه اللغة أو الأداة الرئيسة لأداء اعمال السياسة ودفع الاجندة السياسية لأحداث تغييرات سياسية[١]،ويمثل الخطاب السياسي أحد المفاهيم

(١) محمد سيد احمد محمد اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية ،دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، دار الكتب العربية ،بيروت ،٢٠٠٦،ص ١٣، كذلك ينظر:–

النظرية القائمة على تصورات منتظمة ضمن أطر منطقية تمثل الواقع السياسي في اي مجتمع ضمن اطار زمني محدد، فضلاً عن كون الخطاب السياسي هو رساله معلنة للدولة توضح عملها المؤسسي الرسمي وغير الرسمي، ومن الممكن ايضاً ان يشير الخطاب السياسي الى مدلولات ادراكية عن الفهم السياسي من خلال التعبير عنه لغوياً وبشكل عميق ينم عن تفاصيل واستنتاجات من اجل الاقناع وكسب ثقه الجميع بناءً على القدرة في نقل وجهة النظر السياسية للجماهير في الداخل وللعالم اجمع في الخارج[٢]، وكل ذلك من اجل الحفاظ على سلطة نظام سياسي قوياً وفعالاً ومؤثراً ؛ لأن مسألة الحفاظ على السلطة لا تستقيم الا من خلال قوة خطابه السياسي الموجه داخلياً وخارجياً والذي يتمثل أولاً بالرئيس أو صاحب السلطة (الملك)[□] أو اي سلطة اخرى في الدولة تمتلك هذا الخطاب الذي يترجم اعمالها داخل حدود الدولة وخارجها ، وهذا ينطبق ايضاً على الخطاب السياسي العراقي الذي له ارث لعقود طويلة تمتد الى نشأه الدولة العراقية الحديثة ،وعلى الرغم من ان هذا الخطاب كان متحكّم به الى حدٍ ما من قبل البريطانيين إذ كان يتصف بعدم التوازن بسبب وقوع العراق

Thulfiqar Al-Tahmazi, The Conflict For Power In The Iraqi Political Discourse Across Mainstream And Social Media: (De)Legitimization, Rapport, Sociopolitical Identities And Impoliteness, A Thesis Submitted To School Of English In Partial Fulfillment Of The Requirements Of The Degree Of Doctor Of Philosophy In Linguistics ,University Of Leicester,2016,P:11

(٢) احمد عدنان كاظم ،تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق ،مجلة ابحاث العلوم السياسية ،جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ،العدد ٤٠٣، بغداد ،٢٠١٩ ،ص ١.

(□) ... في هذا المجال يقول المفكر والفيلسوف الايطالي (نيقولا ماكيافيلي) مؤسس التنظير السياسي الواقعي في كتابه الامير "ان الذين يرتقون من عامة الشعب الى درجة الملك والامارة بفضل حسن الطالع لا يجدون اقل صعوبة في الارتقاء ولكنهم يجدون اعظم المصاعب في الاحتفاظ بما وصلوا اليه ...لان الرجل ان لم يكن عبقرياً لا يستطيع ان يأمر اذا كان قد قضى شطراً من حياته خاملاً"....لمزيد من التفاصيل ينظر : نيقولا ماكيافيلي ،كتاب الامير (وهو تاريخ الامارات الغربية في القرون الوسطى)،تعريب ،محمد لطفي جمعة المحامي ،مطبعة ومكتبة المعارف ،مصر ،١٩١٢،ص٩١-٩٢.

حينها تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٣٢[٣] ،وعد ذلك استمر الاختلاف في شكل ومحتوى وخصائص الخطاب السياسي حسب كل نظام سياسي وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة على اختلاف مراحل التاريخ مواجهاً العديد من التحديات التي عملت على صياغته وبلورته كي يكون اكثر نضجاً وعمقاً لا سيما في بدايات القرن العشرين أو في الاربعينيات والخمسينيات منه. ثم ما لبث ان وصف بتحوله الى خطاب سلطه متأزم بسبب الوضع السياسي غير المستقر في ظل نظام مركزي شديد وشمولي فاصبح يُعبر عنه بأنه خطاب اعلامي يعكس نظام حكم الفرد، وعليه فقد واجة معارضه كبيره ابتدأت منذ عام ١٩٩٠ أو بمرحله ابعد من ذلك[٤]، وقد يبدو هذا الامر طبيعيا نوعاً ما اذا ما أطلعنا على التحديات الكبيرة للخطاب السياسي سواء في العراق أو على نطاق العالم المتقدم لا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واصدار قانون حقوق الانسان العالمي عام ١٩٤٨ إذ طرأت عليه تجديدات هائلة تكتيكيه وعلمية وثورية وتعبيرية سواء من قبل الفاعلين السياسيين في الحكومة أو من قبل الاحزاب والتنظيمات أو حتى من قبل الكتاب الصحفيين على اعتبار ان الاعلام السلطة الرابعة[٥]. بناءً على ذلك سنحاول في هذا المبحث تناول طبيعة وانواع وخصائص الخطاب السياسي العراقي لاسيما بعد عام٢٠٠٣، ومن ثّم التعرف على توجهات هذا الخطاب خلال هذه المرحلة.

(٣) محمد غسان الشبوط، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية ،في (السياسة الخارجة العراقية بعد عام ٢٠١٤)مجموعة مؤلفين ،المركز الديمقراطية العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،المانيا ،برلين ،٢٠١٨ ،ص ١١٥.

(٤) عباس علي العلي ،الواقعية وما بعد الواقعية في الخطاب السياسي العراقي ،مجلة الحوار المتمدن، صفحة مواضيع وابحاث سياسية ، العدد ٥١١٢ ،٢٠١٦ ،في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

www.ahewar.org/debat/show.art

(٥) جاسم المطير ،نرجسية الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج، مقال منشور في جريدة الصباح الجديد ،صفحة ملاحق، في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.newsabah.com

أولاً / طبيعة الخطاب السياسي العراقي بعد عام٢٠٠٣.

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الى حدوث تحولات سياسية كبيرة في العراق ولاسيما النظام السياسي[٦] إذ تبلور خطاب سياسي عراقي مختلف عن الخطاب السابق ،على الرغم من ان الخوض في طبيعة الخطاب السياسي العراقي ليس بالموضوع الجديد الا ان آليات ومقاربات وزوايا النظر اليه هي المتجددة لا سيما في العقدين الاخيرين فمن اجل فهم الخطاب السياسي بالشكل الصحيح تم توظيف آليات البحث اللساني والثقافي والسيمائي[□] من اجل الكشف عن نقاط جديدة يحتويها الخطاب السياسي من حيث انتظام العلامات اللغوية والحضور الجسدي للسياسي ومحمولاتهِ واشاراته ونبرة صوته وغيرها من العلامات[٧]. كما انه من الضروري معرفة الخلفية التي تتبنى خطابه والسياقات التاريخية المتحكمة في ادائه وافكاره[٨] ؛كونه منطلقاً من بعد ديني أوفني أو ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي وغيرها ،ومن هو الجمهور المخاطب داخلياً وخارجياً ؟ وما هي الوسائل التي يعتمدها ليؤثر فيه؟[٩].

---

(6) **Younis, Nussaibah. "Set up to fail: Consociational political structures in post-war Iraq, 2003–2010." Contemporary Arab Affairs 4.1, 2011,p p: 1-18.**

(□) السيمائي .. أو علم (السيميولوجيا أو السيميائية) ،ويقصد به في اللغة علم دراسة محتويات المعنى إذ يعنى بانساق العلامات أو الرموز جميعها ،والبحث السيمائي في الخطاب السياسي وما ينصب على الشخصيات والجهات الفاعلة في حدث ما ،وذلك من خلال دراسة تلك الشخصيات وعلاقتها مع بعضها البعض والسيمائية هي علم الاشارات والرموز ... لمزيد من التفاصيل ينظر :-

A.J, Du sens Greimas, Essais sémiotique,(Seuil, Paris, 1970), and see: Biglari Amir, Entretiens sémiotiques, (Université de Luxembourg, 2014)

،كذلك ينظر : مالك عطية ،سيميائية الخطاب السياسي العربي نظرة في مشكلات التأويل في الخطاب الثوري السوري-ابحاث اجتماعية ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،الدوحة ،قطر،٢٠١٧،ص ١٦-١٧.

(٧)محمد صالح البوعمراني، الاستعارات التصورية وتحليل الخطاب السياسي، دار كنوز المعرفة ،ط١ ،عمان ،٢٠١٥ ص٧.

(8) **Marion Sandré, Analyses du discours et contextes, (Université de Limoges,2007) p.218.**

(٩) محمد عبيد الجوراني ،الخطاب العراقي الرسمي بعد ٢٠٠٣ مشكلات وحلول ،مقال متاح على صفحة كتابات في الميزان في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: **www.kitabat.info/subject.php.**

وعليه فأن ميزة الخطاب السياسي العراقي الجديد هي مستوى التفاعل مع المواطن الفرد أو مع المجاميع المنضوية في ظله من تجمعات سياسيه حزبية أو كتلويه أو حتى منظمات مدنية والذي من شأنه ان يرفع مستويات الرؤية لدى المواطنين في التأثير على تطوير الافعال والافكار في المستقبل إذ تم تحميل الخطاب السياسي العراقي معاني الشفافية والتفاعل والاتصال وضرورة ارتباط المجتمع السياسي مع المجتمع المدني من اجل ضبط التفاعلات والتوجهات داخل حدود الدولة وخارجها بما ينسجم مع الدعوة الديمقراطية التي جاء بها هذا الخطاب لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ من خلال نظامه السياسي وشكل الدولة اتحادية ذات نظام حكم جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ؛ليكون امام تنوع ومزج في اشكال انظمة الحكم وهذا يتطلب استكمال واستحكام العمل السياسي ليضمن خطاباً سياسياً مقبولاً نوعاً ما اتجاه العديد من القضايا الخلافية محلياً واقليمياً ودولياً[١٠]، ولكن ما حصل جاء عكس التوقعات فالمتتبع للخطاب السياسي العراقي في هذه المرحلة ومنذ بدايات تشكيل العملية السياسية عام ٢٠٠٤ ،ومن خلال تداول هذا خطاب في البرلمان والصحافة والفضائيات والعلاقات الخارجية ويرى بأنه خطاب فوضوي متخبط قائم على اساس الظواهر العصبية الفردية والجماعية المدمرة للوعي اذ يميل هذا الخطاب الى نوع من انواع المجادلة وليس الحوار وقائم على الاتهامات الشخصية وهو ما يطلق عليه بخطاب الملفات التوثيقية وهو بذلك بعيداً كل البعد عن التحليل العميق لمجريات العمل والاداء ؛كونه قائم على التسقيط للآخر بعيداً عن النقد العملي الذي يرفع مستوى الوعي السياسي الجماهيري بل على العكس نرى الخطاب السياسي العراقي يتصنع التوازن والذي ما يلبث ان تأتي الافعال مناقضة وبعيدة عن هذا التوازن[١١].

---

[١٠] جاسم المطير، مصدر سبق ذكره ، كذلك ينظر : جاسم يونس الحريري ،اشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي ،دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٤ ،ص ٢٣ .

[١١] علاء الخطيب ،سوقية الخطاب العراقي ؟ مقال متاح على صفحة الموقف العراقي ،على موقعه في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط :-www.elsadada.net/25015

ثانياً / انواع الخطاب السياسي العراقي.

يعد الخطاب السياسي بمثابة الاداة المستخدمة للتعبير عن المشاريع والرؤى والتوجهات والمواقف الخاصة بالآخرين والتأثير بسلوكهم لاسيما وان الخطاب يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة وهي (الخطيب ،الرسالة ،الجمهور)، وهذه العناصر تعد مدخلات ومغذيات للنظام السياسي وتحدد له التوجهات والمواقف اتجاه مختلف القضايا ،وعليه يمكن تقسيم الخطاب السياسي الى ثلاثة انواع رئيسة وهي[١٢]:-

١ – الخطاب السياسي الاكاديمي التعليمي. وهو يشمل المؤلفات الأكاديمية والمساهمات البحثية السياسية التعليمية منهجاً ومعلومة.

٢– الخطاب السياسي الجماهيري. هو عبارة عن نص تحريضي أو دعائي مرتبط في الغالب بالمناسبات والازمات ،ويأخذ شكل الخبر السياسي أو النص المتكامل أو الاغنية أو الشعار أو حتى على شكل طرفة.

٣–الخطاب الايديولوجي التنظيري .هو خطاب المفكرين أو خطاب التيارات الفكرية التي تعمل على نشره وتطويره عبر مراحل تاريخية فضلاً عن انه خطاب يتم تبنيه من قبل المنظمات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح ،وان هذا الخطاب مبني بعناية ليبرهن على صحة مقولاته من خلال المقدمات والنتائج المنطقية من وجهة نظر صاحبه[١٣].

بناءً على ذلك فهناك اربع استراتيجيات فعالة للوصول الى خطاب سياسي مؤثر وهي: أولاً القدرة في توصيل الرسالة التي تتبناها مختلف الاطراف السياسية اثناء مرحلة الخطاب الى الجماهير من خلال استعمال التعبيرات المألوفة والاستناد الى التاريخ .اما الاستراتيجية الثانية

---

(١٢)حيدر علوان حسين واخرون ،تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق ،في مؤتمر جامعة الانبار الدولي الأول والموسوم (الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية) ،مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ،عدد خاص ،العراق ،الانبار ،٢٠١٨، ص ٢٣٧–٢٣٨.

(١٣) الحارث عبد الحميد حسن ،وغسان حسين سالم دايني ،علم نفس الامني ،ط١ ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،٢٠٠٦ ،ص ١٤٥.

فتعتمد على الاقناع إذ ان قوة اي خطاب سياسي تستند الى قدرته في احداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقي ،وان ذلك يتحقق من خلال استحصال هذا الخطاب على رضا الجماهير .في حين الاستراتيجية الثالثة للحصول على خطاب سياسي فعال فهي كسب الثقة والتي تعد سر قوة الزعماء السياسيين وتزايد شعبيتهم بسبب ثقة الناس بهم ورجاحة عقولهم وقدراتهم على القيادة .اما الاستراتيجية الاخيرة فهي نقل وجهة نظر الاستراتيجية للجماهير فان من يتمكن من نقل التوجهات السياسية للجماهير فهو يتقن القيادة السياسية ويحقق اهدافها المنشودة ؛كونه سيتمكن من ايصال المعلومات بصورة فعالة حتى في الأوقات المتوترة والحرجة[١٤]. ولكن على الرغم من هذه الانواع والاستراتيجيات التي يجب ان يتصف بها الخطاب السياسي العراقي لا سيما بعد ٢٠٠٣ الا اننا نجد هذا الخطاب وضع لنفسه انواع لا تمت ولا تعبر عن طبيعة الخطاب السياسي القوي بصلة، حاولنا حصرها في ستة انواع موجهة للمجتمعين الداخلي والخارجي وهي:-

١- خطاب التناقضات: يعاني الخطاب السياسي العراقي الجديد من حالة التناقضات في التصريحات الرسمية والاداء الفعلي ومرد ذلك هو عدم اكتراث صاحب الخطاب بهذا التناقض واختلافه لعدم وجود قانون يخص هذه المسألة فمبادئ الديمقراطية التي لا يخلوا منها خطاب سياسي كحرية الاعتقاد والتعبير هي غير ملموسة على ارض الواقع كما ان هذا التناقض لا يخلق الفوضى فقط انما يصل إلى مرحلة الكذب لاسيما في حالة الاختلاف في وعود الاصلاح مثلاً وغيرها من الوعود.[١٥]

٢-الخطاب غير المستقر: ان عدم وجود اسس للنظام السياسي مرسومة وفق استراتيجيات ثابته تؤمن التقدم السياسي التراكمي. يؤثر بصورة مباشرة على الاختلاف وعدم الاستقرار بالخطاب السياسي العراقي ولا سيما عند تبدل القيادات فتخضع ادارة الدولة نتيجةً لذلك

(١٤) حيدر علوان حسين ،وأخرون ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣٨ .

[١٥]موسى فرج ،قصة الفساد في العراق ،دار الشجرة ،ط١،دمشق ،٢٠١٣ ، ص١٣.

لأفكار وتوجهات ونوايا الاشخاص الذين يقودون النظام .وان مشكلة عدم الاستقرار هذه غالباً ما تنشط بشكل كبير في الفترة التي تسبق عمليه الانتخابات التشريعية، وعليه فان نسبة الثابتية في الخطاب الرسمي مهمة لتوفير اجواء سياسية مستقرة .فالخطاب الذي يخص العلاقات مع دول الجوار على سبيل المثال يجب ان يتصف بثباتيه فيما يتعلق بحسن الجوار وعدم التدخل واحترام السيادة وهي مبادئ ثبتها الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ على نفسه في تعاملاته الإقليمية والدولية.[١٦]

٣-الخطاب المتشتت: ان حالة عدم وجود اتجاه أو مصب واحد يصدر منه الخطاب الرسمي السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ خلق حالة من الفوضى الإدارية فكثيراً ما تصرح جهة رسمية تصريحاً تخالف به الجهة الرسمية أو يتناقض معها وهذا يوصل رسالة لاسيما الى الخصوم الدوليين. ان النظام غير الموحد والمشتت قد يشكل عاملاً مساعداً في التدخلات واستغلال المواقف وان السبب الحقيقي لهذا التشتت هو عدم انطلاق الخطاب السياسي من منطلق وطني رصين ،انما من منطلقات ضيقه توظف لخدمة مصالح فئوية وشخصية أو عاطفية على حساب مصالح البلد وهذا ما يؤثر سلباً على الصعيد الداخلي والخارجي ويؤدي الى تشنج في علاقاته الدولية[١٧].

٤-الخطاب الجامد المتناحر: لما كان الخطاب السياسي هو احد حقول العلم والمعرفة فهو بذلك خاضع لقانون التطور والتجديد المستمر وان ابتعاده عن التطور سيقود مصيره نحو الجمود ومن ثم تخلّفه عن مسيرة العلم فلا يجب ان يخاطب النظام السياسي بلغة تعود الى عقود أو قرون ماضية في الوقت الذي يعيش فيه العالم مفاهيم جديدة كلياً وبإسقاط ذلك على واقع الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نراه استمر بالجمود في جوانب عديدة ولم يتخلص من

---

[١٦] محمد عبيد الجوراني ، مصدر سبق ذكرهُ .

[١٧] عبد الكاظم محمد حسون ،اين نحن من وحدة الخاطب السياسي العراقي ؟،صحيفة الزمان الدولية في ٢٠١٦ متاح على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.azzaman.com

العنف الرمزي أو الاقصاء والهيمنة والذهاب الى المراوغة والكذب والطائفية ،وان كل ذلك سيخلق فجوه كبيرة بين المجتمع والنظام السياسي داخلياً وبين المجتمع والعالم خارجياً[١٨]، وعليه فإن الخطاب السياسي العراقي الجديد سيذهب نحو التناحر والصراع بين الاطراف المشاركة في ادارة الدولة انفسهم، فبينما ينتظر المتلقي في الداخل أو الخارج خطاباً سياسياً مشبعاً بالحوار والدراسة وفق خطة سير وطنية. فيفاجئ بخطاب صراعي معلن بين الشركاء في ادارة الدولة يقوم على التسقيط دونما تحقيق فائدة تذكر للوطن والمواطن وهذا النوع من الخطاب عبر عنه برنارد لويس البريطاني المتخصص بدراسات الشرق الأوسط بأنه (خطاب التفكك من الداخل بدافع تزايد الشعور الاثني سيما في منطقه الشرق الأوسط)[١٩].

٥- خطاب الانفعال وأحادية التوجه والعنف الرمزي: ان خطورة الطابع الانفعالي في الخطاب السياسي العراقي الجديد تتجسد في تكوينه صوره ذهنية عند الجمهور اتجاه الطرف الآخر. مما يعزز المشاعر المتوترة ويزيد من الصراع السياسي ويخلق روح الكراهية بين مكونات المجتمع وتجزئته وتحول الصراع من مواجهه العدو الخارجي الى الاقتتال الداخلي الذي يخسر فيه الجميع[٢٠]. كما ان سواد سيادة عقلية الأنا ورفض الاخر أوجد مشكلة خطيرة في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ الذي تأمل في التغيير كثيراً مما خلق حالة جديدة مبنية على عقلية الفكر الأحادي أي كل طرف يرى نفسه هو الممثل للخير ،والآخر يمثل الشر وان خطابه الفكري السياسي غير قابل للنقد[٢١]،وهذا بعكس ضرورات الخطاب السياسي الناجح الذي يجب ان

---

[١٨] نقلاً عن جاسم المطيري ،مصدر سبق ذكره .

[١٩] الحاجه سعود ،استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائيه الخطاب السياسي، رساله ماجستير غير منشورة، جامعه بو ضياف (المسيلة)، كليه الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٢. كذلك ينظر: محمد عبيد الجوراني، مصدر سبق ذكره.

[٢٠] نزار السامرائي، الاساس القانوني في عقوبة السجن مدى الحياه في التشريع العراقي، وكاله الصحافة المستقلة في ١٤/ ٨/ ٢٠١٨.

[٢١] سليم قاطع علي، الاعتدال السياسي منهج لتصحيح وتقويم العملية السياسية في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية في ٢٠١٧/٤/١١.

يشعر المواطن فيه بالأمن بأقصى درجة ممكنة من خلال استراتيجيات خطابية ابرزها الابتعاد عن العنف الرمزي المتمثل بلغة التهديد والوعيد التي تقابل الفوران الشعبي[٢٢].

٦- خطاب الطائفية والضبط القانوني والعلاقة مع العالم الخارجي: لقد اصبحت الطائفية في الخطاب السياسي العراقي الجديد من المسائل الطبيعية ولا تثير اية حساسية وكجزء من النظام السياسي منذ ٢٠٠٣ على الرغم من ان العراق شهد تراجع هذه الطائفية في فترات معينة لكن هذه الطائفية ما تلبث الا ان تتجدد مع بداية الانتخابات التي جعل منها أداة تخالف مبادئ الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر[٢٣]؛لذا بات من الضروري ان ترتكز لغة الخطاب السياسي العراقي على اسس قانونية غير متعارضة مع الدستور والقوانين النافذة وسياسات البلد العامة مبتعدة عن العبثية[٢٤]، وبما ان اي دولة في عالم اليوم هي جزء من المنظومة الدولية ؛لذا يجب ان يكون الخطاب العراقي لاسيما الخارجي موضوع ثقة ويخطو بحذر ؛لان عدم مراعاه ذلك سيذهب بالبلد الى ازمات شديدة، وعليه يجب ان يخضع للقواعد الدبلوماسية الدولية وان يلُم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية كافة وفق منهاج دقيق يتسم بالدقة واللباقة كي يتمكن من تجاوز كل هذه المشكلات حالياً ومستقبلاً[٢٥]

وبعد الاطلاع على طبيعة وانواع وخصائص الخطاب السياسي العراقي الجديد سنحاول رصد تفاعلات هذا الخطاب لا سيما في محيطه الاقليمي ،التي سعى العراق ان يبرز فيها كفاعل اقليمي مؤثر وان يرسم له دور فعال لاسيما اتجاه الازمات الإقليمية بعدما فعل الانقسام والارهاب فعلته فيه ،ومع تمكنه من محاربة هذا الارهاب والانتصار عليه في عام ٢٠١٧، وبسبب التأييد الداخلي للنظام السياسي العراقي ولالتفاف الشعبي حوله بسبب هذا الارهاب

---

[٢٢] محمد عبيد الجوراني، مصدر سبق ذكره.

[٢٣] سليم قاطع علي، مصدر سبق ذكره.

[٢٤] عباس علي العلي، مصدر سبق ذكره، كذلك ينظر: عبد الكاظم محمد حسون، اين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي، مقال متاح في صحيفة الزمان، العدد، ٣٢٢ في٢٠١٦/١/٩

[٢٥] قاسم خضير عباس، المبادئ الأولية القانون الدبلوماسي، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦.

قبل وبعد القضاء عليه ساعده في ان يرسم لنفسه هذا الدور من خلال خطابه السياسي الخارجي ولو على نطاقه الاقليمي الذي سنقوم برصده في المبحث الثاني من البحث.

المبحث الثاني: تفاعلات الخطاب السياسي العراقي اتجاه الازمات الاقليمية

بعدما كانت تفاعلات الخطاب السياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ موجهة بنزعة قومية عربية تتبنى النموذج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد والاتجاه الى عدم الانحياز كونه مقتصراً حين ذاك بيد شخص واحد وهو رئيس الجمهورية وقيادة الحزب الحاكم وعدم السماح بتعدد مراكز القوى[٢٦] ،ولكن على الرغم من مجيء قيادات عراقية جديدة شكلت النظام السياسي وتزعمت الخطاب السياسي فيه. الا انها لم تستطع ان تنفك عن القوى التي دعمتها من اجل انهاء النظام السياسي العراقي السابق. بل على العكس من ذلك اصبح الخطاب السياسي العراقي الجديد متأثراً اكثر بالداعمين الخارجيين الذين عملوا على انهاء هذا النظام ووصل التأثير الى القرار السياسي وعلى شكل الخارطة السياسية والانتخابية[٢٧] إذ حلت التعددية السياسية ووجهات النظر المتفاوتة محل النظام القومي ،ومرتبطة بحكومة مركزية قوية، مع عدم وجود رؤية مشتركة لاتجاه العراق مستقبلاً، وزادت العملية السياسية بالانشقاق في المواقف والرأي حول الهوية العرقية والطائفية[□] مما أدى بدفع العراق نحو التفتت[٢٨] ،وعلى الرغم من

(٢٦) صباح نعاس شنافة، إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، ٥١ ،٢٠١٢ ، ص ١٢١.

(٢٧) جواد العطار، دور العامل الخارجي بالتأثير على خيارات الاحزاب السياسية في العراق بمرحلتي المعارضة والحكم ، في دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية ،مجموعة مؤلفين ،مجلة حوار الفكر ،المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد ٤١، مطبعة العدالة ،بغداد ،٢٠١٧ .ص ٤٢-٤٣.

(□) نذكر في هذا المجال... ان دور الفاعلين الاساسيين في صنع السياسات العامة أي (من يملك الخطاب السياسي) مرتبط بضعف التعايش الاجتماعي والاندماج كمشكلتين ظهرتا منذ منتصف العقد الماضي في المجتمعات العربية والعراق على وجه التحديد ،إذ ان ضعف التفاوت الاجتماعي وفشل الحكومات في حماية المواطنين فضلاً عن آفة الفساد السياسي والاقتصادي وغيره في داخل الادارات العامة للبلد أو تلك المرتبطة بالقيم والانتماءات العشائرية والمذهبية أدت الى التحول بالولاء لأطراف غربية أو طائفية مما

ذلك فان التحول الديمقراطي في العراق عُد حدثاً مهماً للحياة السياسية العراقية لا سيما وانه شمل كل المستويات السياسية الداخلية والخارجية، الا ان طبيعة تفاعل وتأثير الخطاب السياسي الخارجي للعراق لم يكن بالمستوى المطلوب[٢٩] ،على الرغم من ذلك حرص الدستور العراقي عام ٢٠٠٥على تضمينه مواد تؤكد استقلالية الخطاب السياسي العراقي ومراعاة مبادئ حسن الجوار والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والسعي لحل الالتزامات والازمات بالوسائل السلمية إذ تعززت هذه الرؤية في استراتيجية الأمن القومي العراقي عام ٢٠٠٧ حين ادرك العراقيون بأنهم بحاجة إلى بناءً علاقات إقليمية ودولية جدية وان يكون الخطاب السياسي متفاعلاً مع القضايا والأزمات لا سيما الاقليمية منها بصورة مختلفة عن المرحلة السابقة[٣٠].لذا سعى الخطاب السياسي العراقي الجديد الى بناءً الدولة العراقية واعادة الارتباط بعلاقات مع

جعل من الخطاب السياسي اداة لتنفيذ اجندات خارجية لا تخدم المصلحة القومية ، فضلاً عن وضع عوائق لإقصاء المواطن العراقي من المشاركة في الحياة السياسية واخذ زمام المبادرة ...لمزيد من التفاصيل ينظر :- لورا ابي خليل ،الخطاب السياسي عائقاً للوحدة الوطنية في العراق ،مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الانبار عن(الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية) للفترة ٢٠١٨/١١/١-١٠/٣١ ،جامعة الانبار ،٢٠١٨ ،ص ٨٣-٨٤ . كذلك ينظر:-

Rocher Guy. La sociologie de droit entre Max Weber et Talcott parsons, PUM.pp.٥٧- ٢٣ , https://books. Openedition.org/pum/٨١٦٢

(٢٨) فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد ؟ ماذا يريدون ؟ ،تقرير صادر عن معهد السلام الاميركي ،رقم ١٦٠ ،الولايات المتحدة الامريكية ،واشنطن ،٢٠٠٧ ،ص ١.

(٢٩) قاسم علوان سعيد الزبيري، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بحث إمكانية تناول السلطة سلمياً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد ، ٢٠٠٩ م، ص ١٠ .

(٣٠) عباس عبود سالم ، السياسة الخارجية العراقية بعد نيسان ٢٠٠٣ وتفاعلاتها مع المحيط الإقليمي العربي الدوافع والمحددات، في دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية ،مجموعة مؤلفين ،مجلة حوار الفكر ،المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد ٤١، مطبعة العدالة ،بغداد ،٢٠١٧ .ص٤٨.

بيئته الإقليمية والدولية، وكما سعى الى عادة بناءً الاقتصاد العراقي بقوه وذلك من خلال ركائز اساسيه منها[٣١]:-

١- توظيف الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تقوية الدبلوماسية العراقية لتوصل الخطاب السياسي الخارجي للعراق الى توجهات نظرية من اجل اعادة الثقة ومد جسور مع العالم الخارجي.

٣- اعاده التفاعل البناءً والايجابي مع الدول العربية جميعاً في اطار المصالح المشتركة□ من اجل العمل على منظومة العمل الجمعي العربي.

٤- منع اي قوى دولية من التدخل في شؤون العراق الداخلية[□].

بناءً على ذلك ومنذ ان أُقر الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ان يقيم العراق علاقات مع الآخرين مبنية على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبصورة ايجابية ومع كل دول

---

(٣١) علي عبد الكريم الجابري، المتغيرات الإقليمية واثرها على الفعل السياسي العراقي، مقال متاح على موقع مركز نون للدراسات، صفحه مقالات، في ٢٠١٣، على موقعها في شبكه المعلومات الدولية(الإنترنت) علي الرابط:- www.alnoor.selartcle

(□) في نهاية شهر اذار ٢٠١٢ استطاع العراق من عقد اجتماع القمة العربية في العراق/بغداد في ظل اندلاع ثورات الربيع العربي في سوريا ومصر وليبيا، وهنا جاءت الرغبة عند العراق في التحول من ملعب للقوى الإقليمية الى لاعب اقليمي فعال لاسيما بعد تغيير الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي حيث ان الانظمة القديمة كانت تضع حواجز امام العراق فضلاً عن عدم الاستقرار في التكوين الداخلي في هذه الدول لمزيد من التفاصيل ينظر:- المصدر نفسه.

(□) ... على الرغم من محاولة العراق بالعودة الى ثقله السياسي ومكانته داخلياً واقليمياً برزت لنا متغيرات داخلية وخارجية حالة دون تحقيق ذلك الثقل من جديد وأوجدت عجز في انتقاله الدستوري لضمان التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية فاختلالات النظام الدستوري، وكذلك عدم وضوح الرؤية في كون العراق الجديد هو دولة دينية ام مدنية وفق الدستور فضلاً عن مشكلة انشاء الجيش الوطني وعدم النجاح الكامل في تداول السلطة سلمياً ،وانتهاكات حقوق الانسان المستمرة الى جانب التدخلات الإقليمية والدولية فضلاً عن الارهاب وضربه لجميع مفاصل الدولة منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٤ وسقوط ثلث مساحة العراق بيده كل هذا وغيره اثر على قوه الخطاب السياسي العراقي الجديد ومحاولته استعادة مكانته الداخلية والخارجية في المجتمع الدولي... لمزيد من التفاصيل ينظر:- غازي فيصل آل سكوتي، تقرير عن الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنيه الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩، ص٢-٨، كذلك ينظر: احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره،ص٧، ايضاً ينظر:- لورا ابي خليل مصدر سبق الذكره،ص٨٢-٨٥.

العالم ،وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي عاشها ويعيشها العراق حتى الوقت الحاضر[٣٢].الا أن الخطاب العراقي واجه ومنذ عام ٢٠١١ انعطافاً مهماً على أثر تنامي الثورات الاحتجاجية الشعبية والتي اطلق عليها ثورات الربيع العربي فضلاً عن الازمات الداخلية مهنا والخارجية وعلى رأسها مسألة الارهاب الذي ضرب ومازال يضرب بالمنطقة والذي حول العراق الى ساحة حرب وتصفية حسابات ،واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠١٤ إذ سقطت ثلث مساحة العراق بيد الأرهاب وحينها قرر ان يستثمر ذلك كعامل مساعد لتوحيد خطابه السياسي من جديد لا سيما بعد محاربته والانتصار عليه وتحرير الارض. إذ حاول هذا الخطاب ان يرسم له مواقف وأدوار اتجاه القضايا والازمات التي عصفت بالعراق والمنطقة العربية والشرق الأوسط كله. لا سيما وانها اطاحت بنظم حكم وانتجت تنظيمات مسلحه[٣٣]. لذا سيحاول هذا المبحث رصد تفاعلات الخطاب السياسي العراقي اتجاه هذه الازمات والقضايا المهمة.

أولا / الأزمة السورية:- منذ بداية الازمة السورية في اذار ٢٠١١ ونتيجة الاحتجاجات الشعبية هي في تصاعد ؛والتي ادت الى دخول سوريا بحرب أهلية مما جعلها مرتعاً للإرهاب من (٧٠) بلداً كذلك انتشار المليشيات المؤيدة والمعارضة للنظام والذي خلف(٤٠٠) الف شخص ضحية حسب تقديرات منظمه مراقبة حقوق الانسان لعام ٢٠١٨ فضلاً عن سته

(٣٢) تمارا كاظم الأسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤، في(السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤)، مجموعه مؤلفين، ط١، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادي، برلين، ألمانيا، ٢٠١٨، ص ١٤٨.

(٣٣) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري و مزيان مماس ،الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي اتجاه الازمات الاقليمية بعد عام ٢٠١١ ،عدد خاص بمؤتمر جامعة الانبار في(الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية) للفترة من ٣١/١٠-١/١١/ ٢٠١٨، جامعة الانبار، ص ١٨٧،كذلك ينظر : الحاجة سعود ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٢.

ملايين والهجرة الكبيرة. اما ما تبقى من السوريين فهم محتاجين للمساعدات بشكل كبير ويبلغ عددهم تقريباً(١٣) مليون انسان من ضمنهم ستة ملايين طفلاً[٣٤].

بناءً على ذلك جاء الخطاب العراقي محسوماً الى جانب الحكومة السورية والوقوف معها وذلك لأسباب منها داخلي كون الازمة السورية معقدة فضلاً عن كثره الفصائل المتحاربة فيها والقتال فيما بينهم. اضف الى ذلك التطرف والارهاب للبعض منها حيث انتقلت دائرة الخلاف الى المعارضة فيما بينها ايضاً ؛لذا عمل الخطاب السياسي العراقي مع السلطة السورية خشيةً من ان يمتد تأثير هذه الاحداث الى داخل العراق[٣٥]،والذي كان واضحاً من خلال ما حذرت به الحكومة العراقية السابقة في٢٧/شباط/٢٠١٣ من ان نجاح المعارضة السورية سيؤدي الى حرب اهلية في العراق لا سيما وان الامر وصل الى حد اشتباك القوات العراقية مع المعارضة السورية في اذار/٢٠١٣عند منفذ اليعربية الحدودي. وعليه فان ارتباط الحكومة العراقية مع النظام السوري بعلاقات متينة احدث تنسيقاً في الخطاب السياسي لِكلا البلدين لدعم الازمة السورية والتعامل معها[٣٦]،ويؤشر الجدول رقم(١) المواقف العراقية الداعمة للنظام السوري المترجم من خلال خطابه السياسي.

---

[٣٤] الامم المتحدة ،مجلس الامن ،الحالة في الشرق الأوسط رقم الجلسة ٦٨٢٦ في٣٠/اب/٢٠١٢ ،نيويورك ،ص٢-٣.

[٣٥] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ،ومزيان مماس، مصدر سبق ذكره ،١٨٨.

[٣٦] نيروز ساتيك وخالد ،وخالد وليد محمود ،الازمة السورية :قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة ،سلسلة تحليل سياسات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،قطر،٢٠١٣ ،ص١٥-١٦.

الجدول(١) الخطاب السياسي العراقي الداعم للازمة السورية

ت	الجهة	الموضوع	طبيعة الموقف
١	الجامعة العربية	قرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية ومنحها للمعارضة في ٢٣/ تشرين الثاني/ ٢٠١١	تحفظ الجانب العراقي على القرار
٢	الجامعة العربية	قرار فرض عقوبات اقتصاديه على سوريا في ٢٧/ تشرين الثاني/ ٢٠١١	تحفظ الجانب العراقي على القرار
٣	الحكومة العراقية والحكومة السورية عن طريق وزراء الخارجية	التعاون والتنسيق الاستخباري والامني للقضاء على الارهاب في١٠/ نيسان/ ٢٠١٧	شدد العراق على ضرورة الدعم وزيادة هذا التعاون
٤	دعوة الحكومة العراقية في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الدورة(٢٩) في السعودية	اكد العراق ضرورة عودة سوريا للبيت العربي اي الى عضوية الجامعة العربية في ١٣/ نيسان/٢٠١٨	اكد العراق ان عدم عودة سوريا الجامعة العربية يعني اقصاء للشعب السوري
٥	دعوة الحكومة العراقية في مؤتمر دعم مستقبل سوريا والمنطقة في بلجيكا– بروكسل	دعوة العراق لحل سياسي للازمة السورية ورفض الحل العسكري في ٢٦/ نيسان/٢٠١٨ وجدد الدعوة في عام ٢٠١٩	شددت الحكومة العراقية من خلال خطابها على ضرورة الاسراع في عملية بناءً واعمار ما تم تدميره وايقاف النزوح وتحقيق الاستقرار
٦	دعوة الحكومة العراقية عام ٢٠١٩ الى اعادة النظر في دور العراق حيال الأزمة السورية بعد الانسحاب الأمريكية	تصريح رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في ٥/كانون الثاني/٢٠١٩ بان مسؤولين أمنيين كبار من بغداد التقوا "بالرئيس السوري" بشار الأسد في دمشق للتشديد على لعب العراق دور أوسع في محاربة الارهاب وتأمين الحدود بعد انسحاب القوات الأمريكية.	اكد العراق الى زيادة حجم الضربات الجوية ضد عناصر تنظيم "داعش" وتنبع أهمية الدور العراقي في الأزمة السورية بعد انسحاب القوات الأمريكية انطلاقاً من طول الحدود المشتركة بين البلدين، والتي تبلغ ٦٠٠ كيلو متراً.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:–

– جامعة الدول العربية، قرار مجلس الجامعة الخاص بالأوضاع في سوريا، متاح على موقع الجامعة العربية في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) في ٢٨/ ١١/ ٢٠١١ على الموقع:– www.alsportal.org/sites

– وزارة الخارجية العراقية، وزير الخارجية يستقبل سفير الجمهورية العربية السورية في ١٠/ ٢/ ٢٠١٧ على موقع الوزارة في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) على الموقع:– http://www.mofa.gov/aldnews.ph

– وزير الخارجية يدلي بتصريحات صحفيه بشان الوضع في سوريا وملفات اخرى في ٤/٣/ ٢٠١٨،وايضاً وزير الخارجية يكشف عن الاجراءات التي يجب على سوريا اتخاذها للعودة الى الجامعة العربية، كلمة القاها في الجلسة الأولى للمجلس الوزاري في الجامعة العربية متاح على موقع الوزارة في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) على الموقع:– http://www.mofa.gov/aldnews.ph ،ايضاً ينظر : الدور العراقي المرسوم في سوريا!، خبر متاح على موقع عواجل برس في شبكه المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط:– http://awajelpress.com

ثانيا/ الأزمة اليمنية:- مع بداية العام ٢٠١٢ وكامتداد طبيعي لثورات الربيع العربي شهدت اليمن احتجاجات واسعة تطالب بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح وبدأت هذه الازمة بالاتساع شيئاً فشيئاً على الرغم من طرح كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مبادرة الحصانة التي بموجبها تم تسليم القيادة اليمنية الى نائب الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) لكن هذا الاجراء لم ينل على رضا جميع الاطراف سيما ان المعارضة في اليمن انقسمت بين الحوثيين شمالاً وانصار الحراك الشعبي جنوباً الداعين الى الاستقلال والفيدرالية فمع غياب الثقة والانقسامات السياسية استمرت الازمة اليمنية بالتصاعد في عام ٢٠١٤ وصولاً الى التدخل العسكري السعودي في عام ٢٠١٥ مع دول الخليج العربي فيما اسمته (بعاصفة الحزم) عن طريق التحالف العربي الذي قادته السعودية .إذ أوجدت الازمة نتائج سلبية كارثية غذائياً واقتصادياً واجتماعياً وامنياً على اليمنيين اذا تقدر الامم المتحدة حوالي(٨.٤) مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي[٣٧]،وبناءً عليه جاء الخطاب السياسي العراقي ليتفاعل مع هذه الازمة ويثبت وجوده لاستعادة دوره الخارجي لاسيما الاقليمي منه ليعبر عن موقفه من هذه الأزمة بالآتي[٣٨]:-

١- دعوة العراق في١٠/اب/٢٠١٥ الى العمل بجد لحل الازمة اليمنية حلاً سياسياً واعتماد الشرعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٢- دعوة الدول العربية الى تكثيف جهودها من اجل ايقاف الحرب ،والشروع الى الحوار الوطني لإعادة الامن والاستقرار وهذا ما أكدهُ وزير الخارجية العراقي السابق ابراهيم الجعفري للوفد اليمني الذي زار بغداد في٢٩/اب/٢٠١٦.

(37) International Crisis Group ,Yemen :Enduring Conflicts Threatened ,Middle East Report, Brussels: International Crisis Group ,Number 125,July,2012,P.P:1-8.

(38)International Crisis Group Yemen At War, Crisis Group Middle East Briefing , Brussels: International Crisis Group ,Number 45,March ,2012,P:3.

٣- الدعم العراقي لمسألة المشاركة الجماعية في الحكم ورفضه دخول قوات اجنبية لحل الازمة اليمنية وجاء هذا الخطاب والتأكيد في نيويورك في ايلول/٢٠١٦ ،وكما اكد العراق دائماً انه مستعد لاستقبال اي وفد يمني معارض للمساعدة في حل الازمة شرط عدم تورطه بعمليات ارهابية.

٤- وفي ايلول/٢٠١٩ أكد رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي السابق من السعودية اثناء زيارته اليها أن "حل أزمة اليمن يعد مفتاحاً لحل الأزمة في المنطقة، ونأمل الوصول إلى مرحلة وقف إطلاق النار وصولاً إلى تسوية للوضع هناك، وقد سمعنا كلاماً طيباً من قبل قيادة المملكة، ومن جانبنا فإننا نملك علاقات جيدة مع كل الأطراف في اليمن، حيث نملك علاقة جيدة مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي مثلما نملك علاقات أيضاً مع حركة (أنصار الله)، ومن ثم فإننا لا نريد أن ندخل طرفاً مع هذا أو ذاك ؛لأننا سوف نفقد حيادناً، كما أننا لا نؤمن بخطابات الإدانة لأنها تقود إلى الاصطفافات وهو ما لا نريده، بينما مهمتنا هي نقل رسائل إيجابية يمكن أن تقود إلى التهدئة"[٣٩]،ايضاً جاء الخطاب السياسي مرة اخرى في ١٣/تشرين الأول/٢٠١٩ في محاضرة لوزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم القاها في معهد " كلينكدال" الهولنديّ للعلاقات الدوليّة بعنوان: " العراق في الشرق الأوسط: ساحة صراع أم جسر للتلاقي" جدد فيها التأكيد جهود العراق بحلحلة الازمات الاقليمية في اليمن وسوريا والخليج من اجل تقريب وجهات النظر

(٣٩) عبد المهدي: لن يكون العراق منطلقاً لأي استهداف للسعودية، في اثناء زيارته للسعودية في ايلول /٢٠١٩ ،خبر متاح على موقع قناة العربية نت بموقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- https://www.alarabiya.net/ar/arabworld/Iraq٢٠١٩/٩/٣٠

والوصول الى تحقيق الاستقرار[٤٠] ومازال الخطاب السياسي العراقي يحاول اداء دور الداعم للتهدئة وحل الازمة في المنطقة والشرق الأوسط كله والذي يمكن ان يفسر بمحاولته التجاوز على الخلافات وحالة عدم الاستقرار الداخلي في العراق من خلال الفعل والخطاب الخارجي[٤١].

ثالثا/ الازمه الخليجية:- في ٢٤/ايار/٢٠١٧ قامت وسائل الاعلام السعودية والإماراتية بحملة اعلامية قوية ضد دولة قطر رافق ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وتطور الأمر ان انظمت دولتا البحرين ومصر الى جانب السعودية والامارات ،والسبب المعلن هو التصريحات التي نسبت الى امير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد في منتصف ليله٢٣/ايار/٢٠١٧ والتي امتدح فيها ايران وكذلك تصريحه بان حركة المقاومة الاسلامية حماس هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والتي اعلن الجانب القطري بأنها تصريحات غير صحيحة وانه تم اختراق وكاله الانباء القطرية، وان الخبر مفبرك[٤٢]، ولكن هذا لم يوقف السعودية وحلفائها من قطع علاقاتهم كافة مع دولة قطر بسبب دعمها للإرهاب والتطرف وتدخلها في شؤون الدول العربية الامر الذي يهدد السلم والامن الدوليين، وعلى الرغم من ذلك فان قطر قابلت ذلك بالدعوة الى حل للازمة بالطرق الدبلوماسية والحوار ضمن مبادئ القانون الدولي[٤٣]، ونتيجةً لذلك

(٤٠) وزير الخارجيّة يُلقي مُحاضرة في معهد كلينكدال الهولنديّ للعلاقات الدوليّة بعنوان: "العراق في الشرق الأوسط: ساحة صراع أم جسر للتلاقي"، متاحة على موقع وزارة الخارجية العراقية في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:https://www.mofa.gov.iq/2019/10

(٤١) مركز الدارسات الدولية والاستراتيجية ،الازمات الاقليمية والواقعية السياسية العراقية في التعامل معها " الازمة القطرية انموذجا "،ورقة بحثية ،وحدة اعلام المركز ،جامعة بغداد ،في٢٠١٩/٩/٣٠.

(٤٢)وزارة الخارجية العراقية ،موقف جمهورية العراق من الازمات التي تشهدها المنطقة ،العراق والجامعة العربية ،على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- https://www.mofa.gov.iq ،كذلك ينظر:- وازرة الخارجية العراقية ،وزير الخارجية ...على القمة ان تبذل جهوداً مكثفة لوضع الحل الامثل للقضية اليمنية في ٢٠١٥/٨/١٠ ،أيضاً ينظر :-وزارة الخارجة العراقية ،وزير الخارجية العراقي يستقبل وفداً يمنياً برئاسة النائب يحيى بدر الدين الحوثي في ٢٠١٦/٨/٢٩، الموقع نفسه.

(٤٣) عمر هاشم ذنون، العلاقات الخليجية –الامريكية: رؤية مستقبلية في (مستقبل التعاون الخليجي وتأثيرهُ على الأمن القومي الامريكي في ظل التحديات الراهنة)مجموعة مؤلفين ،ج١،ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية ،المكتبة الوطنية ،العراق، كربلاء

حركت قطر اطراف اقليمية ودولية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت معها مذكره تفاهم لمكافحة الارهاب فضلاً عن ايران وتركيا اللذان قدما المساعدات والدعم لها كما تحركت قطر اتجاه منظمات اقليمية ودولية كمنظمه التجارة العالمية ومنظمة والطيران الدولي بسبب الحصار الذي فُرض عليها والذي يعد انتهاكاً للقوانين الدولية فضلاً عن الدعم الروسي والصيني والبريطاني والفرنسي دولياً والذي تزامنه مع انخفاض النفوذ النسبي الامريكي في المنطقة. من اجل معالجة وحل الازمة[٤٤].

انطلاقاً من هذه الازمة فقد اعلن العراق عن موقفه وتفاعله معها من خلال خطابه الداعم لقطر استناداً الى مشروع الانفتاح الذي تبناه العراق في المحيط الاقليمي وبعيداً عن الخلافات والازمات في منطقه الشرق الأوسط لا سيما وان قطر عززت هذا الخطاب والدعم العراقي من خلال تعبيرها عن قلقها الشديد من استفتاء اقليم كردستان العراق الذي يشكل خطراً على وحدة العراق واستقرار المنطقة مما زاد ذلك من التقارب والزيارات المتكررة بين العراق وقطر خلال عام ٢٠١٧ كزيارة رئيس مجلس النواب العراقي الاسبق سليم الجبوري ،ووزير الخارجية الاسبق ابراهيم الجعفري. إذ جاء الخطاب السياسي العراقي ليؤكد ان العراق الجديد لا يفرق بين دولة واخرى ويبذل كل جهوده ليكون عامل استقرار سياسي واقتصادي وأمني بينه وبين اشقائه[٤٥] ،فقد اعلنت وزارة الخارجية العراقية في١٣/تشرين الثاني/٢٠١٧ ان العراق " يقف على مسافة واحدة من الجميع وهي ليس مسافة الحياد بل مسافة الحراك الاخوي والتواصل مع الاشقاء لتقليص الفجوات .... وأنه قادر على حل الازمة ولعب دوره

،ص٣٠٤ ، كذلك ينظر دورية تقدير موقف ،ازمة العلاقات الخليجية: في اسباب الحملة على قطر ودوافعها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،قطر ،٢٠١٧ ،ص١-٤.

[٤٤] تقارير فريق الازمات العربي ،الازمة الخليجية ٢٠١٧ البعد الاخر، مركز دراسات الشرق الأوسط ،العدد ١ ،عمان ،٢٠١٧ ،ص ٧.

[٤٥] مصطفى عبد العزيز مرسي ،ازمة العلاقات مع قطر :اسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي ،دورية شؤون عربية ،العدد ١٧١ ،القاهرة ،٢٠١٧ ،ص ٤١.

باقتدار"[٤٦]،ولقد استمر هذا الخطاب بدعمه للازمة الخليجية لاسيما ما أكد عليه القائم بالأعمال العراقية في العاصمة القطرية في يوم٢٢/نيسان/٢٠١٩ في ان الحوار هو السبيل الأفضل لحل الأزمة الخليجية، وإن العراق دعا منذ بداية هذه الأزمة إلى جلوس الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات وحلها سلمياً، وان العراق يعبر اسفه ؛لان الأزمة أخذت مديات خارج الإطار السياسي ودخلت مديات اقتصادية واجتماعية وأسرية، ما يعقد الأزمة، وسيحاول العراق كي لا تدخل الأزمة في منعطفات لا تصب في صالح المنطقة.[٤٧].

رابعاً/ازمة الاتفاق النووي الامريكي الايراني:- في١٤/تموز/٢٠١٥ وفي عاصمة النمسا- فيينا توصل كل من ايران ومجموعة خمسة زائد واحد المتمثلة بـــ(امريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والمانيا) الى اتفاق تأريخي ،والذي تم تسميته خطة العمل الشاملة المشتركة (**Joint Comprehensive Plan of Action**) واختصاراً (**JCPOA**) ،والذي يقضي بقبول ايران وضع قيود على برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب[٤٨] ،ولكن مع بداية عام٢٠١٧ ،وتولي الرئيس ترامب الحكم في الولايات المتحدة الامريكية. إذ بدأ يعد العدة لإلغاء هذه الاتفاقية بوصفها اسوء الصفقات في التاريخ وتمكن

---

(٤٦) نقلاً عن :تصريح وزير الخارجية العراقية عند وصوله الى الدوحة في زيارة للقاء الامير القطري ،وكالة الاناضول في ٢٠١٧/١١/١٢ ،خبر متاح على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :- https://www.mofa.gov.iq/ab/news:pph ،كذلك ينظر: مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ،ومزيان مماس ،مصدر سبق ذكره ،ص١٩٣، كذلك ينظر:- احمد محجوب (المتحدث باسم الخارجية العراقية)،بغداد تتواصل مع السعودية ولبنان لمعالجة الازمة ،مؤتمر صحفي عقدة في الوزارة يوم ٢٠١٧/١١/١٣ ،خبر متاح على موقع الميثاق الاخباري ،صفحة عالمية ،الشرق الأوسط على الرابط:-www.mithaq.info/inter/item

(٤٧) القائم بالأعمال العراقي بالدوحة، هذا موقفنا من الأزمة الخليجية، حوار مع القائم بالأعمال متاح على موقع قناة الجزيرة الفضائية على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :-

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/22

(٤٨) صحيفة الحياة الجديدة ،ارتياح عالمي وتنديد اسرائيلي :الاتفاق التاريخي حول الملف النووي الايراني ينهي ازمة مستمرة من ١٢عام،العدد ٧٠٦٥،القدس ،٢٠١٥ ،ص ١١.

في٨/أيار/٢٠١٨ ،وبخطوة احادية للانسحاب من الاتفاق النووي الايراني فضلاً عن اتخاذ اجراءات لإعادة فرض العقوبات من جديد على ايران إذ بين ترامب ان هذا الاتفاق سمح لإيران اعادة تخصيب اليورانيوم وعزز اقتصادها في الوقت الذي تمارس انشطة مزعزعة للاستقرار في سوريا واليمن ومناطق اخرى في العالم(□). فضلاً عن وجود ثغرات كبيرة في هذا الاتفاق لم تعالج جيداً لا سيما الصواريخ البالستية الإيرانية التي لها قدرة على حمل رؤوس نووية(٤٩).

بناءً على ذلك جاء الخطاب السياسي العراقي ليعبر عن تفاعله اتجاه هذه الازمة لاسيما اذا علمنا ان العراق كان من المرحبين بهذا الاتفاق منذ بدايته ،وتفاعله اتجاه هذه الازمة تمثل في اعلان وزارة الخارجية العراقية في١٠/اب/٢٠١٥ بأنها تتابع تطورات الاتفاق النووي مع ايران والذي من شأنه ان يرسخ السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وينمي اجواء التفاهم والحوار(٥٠).وفي موقف مماثل وتحديداً يوم٢٠/ايلول/٢٠١٥ جاء الخطاب السياسي العراقي

(□)...نشير هنا ان الانسحاب الامريكي من الاتفاقية عزز عند شركائها وخصومها على حد سواء .رؤية ثابتة وهي (انه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية كشريك في المفاوضات) كما ان العقوبات اصبحت اداة بيد امريكا لتحقيق اهداف سياسية معينة كما ان حلفائها (بريطانيا وفرنسا والمانيا)المؤيدين للاتفاق النووي تم الاضرار بمصالحهم بهذا الانسحاب الامريكي إذ بموجب العقوبات المالية الامريكية سيكون اما شركائها ٩٠-١٨٠ يوم لأنهاء تعاملاتها مع ايران وألا ستعرض هذه الشركات للعقوبات ايضاً...لمزيد من التفاصيل ينظر :-

Michale Singh, The International Order And Nuclear Negotiations With Iran ,Texas National Security Review, Texas University Of Texas ,Volum1,Issue2, 2018, P:113 . And See :Mark Landler, Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned ,The New Your Times Newspaper Washington,8may2018 On The Link: www.Nytimes .Com/World/Middles.

(49) Seyed Hossien Mousavian And Mohammad Mehdi Mousavian ,Building On The Iran Nuclear Deal For International Peace Security ,Journal For Peace And Nuclear Disarmament ,England :Taylor And Francis Group ,Volume 1, umber1 ,2018 ,P:82 ,And See: Kenneth Katzman And Others, Us Decision To Cease Implementing The Iran Nuclear Agreement ,Report For Congress Washington: Congressional Research Service Number R4492,2018,P:2.

(٥٠) وزارة الخارجية العراقية ،بيان حول تطور الملف النووي الايراني في ٢٠١٥/٨/١٠ ،متاح على موقع الوزارة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :-

ليؤكد ان احتماد اي بؤرة للتوتر في الشرق الأوسط لاسيما اذا كانت مجاورة للعراق فأنها ستسهم في تعزيز السلم والامن ،وبما ان الحصار على ايران من الغرب جعل المنطقة مهدده ،ولكن بموجب هذا الاتفاق سيتحقق الاستقرار[٥١]،وهكذا استمر الخطاب بلغة الدعم لهذا لاتفاق النووي والتضامن معه حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق بأمر الرئيس الامريكي ترامب إذ عمت حالة من الرفض والاستياء لدى الحكومة العراقية واصدرت في٩/ايار/٢٠١٨ بيان وصفت فيه القرار الامريكي بالخطير والذي من شأنه ان يزيد من التصعيد ويجلب الدمار وويلات الحرب التي عانت ولاتزال تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ،وايضاً دعمت الحكومة العراقية في خطابها الدول الخمسة الكبرى في موقفها المعتدل في التمسك بالاتفاق وعدم الانسحاب منه[٥٢].كما وعبر رئيس الجمهورية العراقي الاسبق فؤاد معصوم في البيان المرسل الى الرئيس الامريكي عن اسف العراق للانسحاب الامريكي من هذا الاتفاق ودعاه الى إعادة النظر بقرار الانسحاب لاسيما ان الاتفاقية كما بينا تمثل انجازاً كبيراً لتعزيز فرص السلام واحلاله والتقدم لجميع الدول في الشرق الأوسط[٥٣]، وفي يوم١١/تموز/٢٠١٩ شارك ممثل العراق الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية السفير بكر فتاح حسين في الاجتماع الاستثنائي بشأن الاتفاق النووي الايراني، الذي عُقد في مقر الوكالة الدولية في فيينا ،إذ جاء الخطاب السياسي العراقي من جديد للإبقاء على دوره الفعال لاسيما اتجاه ازمات المنطقة إذ أكد دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) وأهمية استمرار العمل بها كونها تمثل انجازاً للدبلوماسية متعددة الاطراف، وان التخلي عن الاتفاق يمكن ان

---

https://www.mofa.gov.iq/ad/news.ph

[٥١] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ،ومزيان مماس، مصدر سبق ذكره ،١٩٥.

[٥٢] وزارة الخارجية العراقية ،بيان بشأن قرار الرئيس الامريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي الايراني في ٢٠١٨/٥/٩ ،متاح على موقع الوزارة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :-

https://www.mofa.gov.iq/ad/news.ph

[٥٣] صحيفة المدى ،صفحة سياسة ،العراق يأسف لانسحاب امريكا من الاتفاق النووي الايراني ،العدد ٤١٩٠،مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون ،بغداد ،٢٠١٨ ،ص ٣.

يكون كارثياً على الجوار بأكمله، مُجدداً الدعوة للعودة الى طاولة المفاوضات وابقاء باب الدبلوماسية مفتوحاً لتجاوز الازمة الحالية[٥٤].

ومما تقدم فأن الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ارتكز على رؤية مفادها بأن اي توتر في نطاق العراق الإقليمي له أثرهُ السلبي عليه ولاسيما ايران التي تعد دولة اقليمية مهمة ولها علاقات قوية ومتداخلة مع العراق فأن أي صراع مستقبلي بين امريكا وايران له اثرهُ السلبي اقتصادياً وامنياً وسياسياً على العراق.

خامساً/ ازمة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:- في يوم٦/كانون الأول/٢٠١٧ اعترف الرئيس الامريكي ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل مما ادى الى خلق مواجهة ورفض وغضب كبيرين لدى الكثير من دول العالم لاسيما من قبل الفلسطينيين والعرب وقد سقط نتيجةً لذلك عدداً من الشهداء والجرحى لاسيما في القدس الشرقية ذات الغالبية العربية المطلقة(مسلمون ومسيحيون) ،ومما زاد الامر تعقيداً قيام الولايات المتحدة الامريكية بنقل سفارتها الى القدس وفتحها في١٤/ايار/٢٠١٨ وسط حضور عدد من الممثلين الدوليين[٥٥]،وان هذه السياسة الامريكية مثلت تناقضاً كبيراً في سياستها اتجاه القضية الفلسطينية والتي ارتكزت منذ عقود على عدم الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على القدس ،وان من ابرز الاثار المترتبة على قيام الولايات المتحدة الامريكية بفتح موقع جديد لسفارتها في القدس هي. أولاً الاعتراف الامريكي الواضح بالقدس عاصمة لإسرائيل ،وثانياً يعد سلباً لحقوق الشعب الفلسطيني ،فضلاً عن تطبيق سياسة التمييز العنصري بين الفلسطينيين والاسرائيليين بكل جوانب الحياة ،ثالثاً الغاء جميع الاتفاقيات السابقة الخاصة بعدم ممارسة العنف ضد المدنيين من قبل الدول المحتلة ،واخيراً قيام الرئيس الامريكي بهذا العمل يعد أنهاء مسألة تدويل قضية القدس المعمول بها وفق قرار الامم

[٥٤] العراق يشارك في الاجتماع الاستثنائي بشأن الاتفاق النووي الايراني في فيينا، خبر متاح على موقع وزارة الخارجية العراقية في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :https://www.mofa.gov.iq/2019/07/?p=2306

[٥٥] صحيفة اليوم السابع ،الرئيس العراقي : نقل السفارة الامريكية للقدس انتهاك للقانون الدولي في ٢٠١٨/٥/١٥

المتحدة رقم٨١في٢٩/تشرين الثاني/١٩٤٧[٥٦].وعليه فقد جاءت لغة الخطاب السياسي العراقي اتجاه هذه الازمة موزعة بين حراك شعبي وديني ورسمي فعلى مستوى الشعبي فقد عم العراق وبجميع أوساط الشعب موجة رفض كبيرة ،اما الحراك الديني تمثل بتصدي رجال الدين لهذا القرار الامريكي واستنكره إذ دعا المرجع الديني علي السيستاني الى المساعدة من اجل اعادة القدس لأهلها. اما رئيس ديوان الوقف السني عبداللطيف الهميم وصف هذا القرار بالمؤامرة الكبرى على المنطقة. أما الحراك الرسمي الاهم والذي يعبر عن الخطاب السياسي العراقي فتمثل بقيام العراق بتسليم السفير الامريكي دوغلاس سيليمان ،مذكرة احتاج ترفض رفضاً قاطعاً هذا القرار كونه يمثل اجحافاً للشعب الفلسطيني .كما صدر رفض مشابه من قبل رئيس السلطة التشريعية الاسبق سليم الجبوري ،وفي يوم ١٤/ايار/٢٠١٨ اصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً رسمياً يوضح موقف العراق من القرار الامريكي سُلم للرئيس الامريكي ترامب جاء فيه(ان نقل السفارة الامريكية لمدينة القدس والاصرار على الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني هو امر مثير للغضب لمئات الملايين من العرب والمسلمين والمسيحيين في جميع انحاء العالم ومخالفة صارخة للقرارات الدولية ومسار السلام ...)[٥٧]،وايضاً جدد الخطاب السياسي العراقي موقفه الرافض لهذا القرار في اكثر من مرة ففي ١٨/ايار/٢٠١٨ واثناء انعقاد القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الاسلامي لنصرة الشعب الفلسطيني دعا وزير الخارجية العراقي الى تبني خطوات عملية لوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

وعليه فقد مثلت هذه الازمة عامل توحد للشعب العراقي حكومتاً وشعباً .كما ان لغة الخطاب السياسي في التعامل مع هذه الازمة لم تخرج عن مسار تاريخ العراق في الدفاع عن

---

[٥٦] وزارة الخارجية العراقية، كلمة لوزير الخارجية ابراهيم الجعفري القاها في اسطنبول لنصرة الشعب الفلسطيني في ٢٠١٨/٥/١٩ ،متاحة على موقع الوزارة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :-

https://www.mofa.gov.iq/ab/news:pph/aritricleid

[٥٧] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ،ومزيان مماس، مصدر سبق ذكره ،١٩٨.

القضية الفلسطينية كقضية اساسية للعراق والامة العربية والاسلامية جميعها[٥٨]، واستمراراً للدعم العراقي لهذه الازمة والوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني جدد العراق دعمه للقضية الفلسطينية في الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي في مقر اماتنها العامة في السعودية، في يوم١٥/ايلول/٢٠١٩ لبحث التصعيد الإسرائيلي الخطير المتمثل في اعلان رئيس حكومة الكيان الصهيوني نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة في حالة إعادة انتخابه، من خلال فرض السيادة على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية المحتلة. إذ جاء الخطاب العراقي مؤيداً لقرارات الاجتماع بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الكيان الصهيوني ومقاطعته وصولاً الى انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه وتقرير مصيره[٥٩].

بناءً على هذا التفاعل للخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لاسيما اتجاه الازمات الاقليمية والذي بدأ يحاول فيه استعادة دوره ليكون اكثر فعالية في محيطه الداخلي والخارجي لاسيما منذ عام ٢٠١٤ ،فهل سيتمكن العراق ان يحافظ ويطور من لغة خطابه السياسي الخارجي؟ لاسيما وان طبيعة الوضع الداخلي العراقي قائمة على تكريس مبدأ الديمقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية، وتباين الطروحات الفكرية والإيديولوجية والرؤى بين القوى والأحزاب السياسية الداخلية اضف لها ما يشهده حالياً من حالة عدم استقرار شعبي ومن مظاهرات مطالبة بتحسين الأوضاع لاسيما السياسية منها. حيث ان كل ذلك أدى إلى تباين المواقف حيال العديد من الأزمات الإقليمية، وانطلاقاً من أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية التي تتطلب توحيدها وضرورة الموازنة بين منهج الدولة الثابت ومراعاة

---

[٥٨] منظمة التعاون الاسلامي ،القمة الاستثنائية لنصرة الشع الفلسطيني ،كلمة وزير الخارجية العراقي ،في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :- www.islamicorg.news

(٥٩) العراق يشارك في الاجتماع الوزاري الطارئ في جدة لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي حول اعلان رئيس حكومة الكيان الصهيوني، خبر متاح على موقع وزارة الخارجية العراقية في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :https://www.mofa.gov.iq/?p=٤١٢٠/٠٩/٢٠١٩

الخصوصية السياسية لهذه القوى في سبيل كسب الأطراف الإقليمية والدولية للحصول على الدعم اللازم الذي يحتاجه العراق مستقبلاً[٦٠]. لذا سنحاول التعرف على مستقبل الخطاب السياسي العراقي في المبحث الثالث من خلال تثبيت الاحتمالات المستقبلية التي ستحدد مدى تقدم أو تراجع مستوى هذا الخطاب في المستقبل المتوسط أو القريب على اقل تقدير وفق معطيات الواقع الحالي.

المبحث الثالث: الاحتمالات المستقبلية للخطاب السياسي العراقي

بعدما اشر العام ٢٠٠٣ حدوث تحول كبير سياسياً واستراتيجياً بسبب الحرب على العراق واحتلاله وانهاء نظامه السياسي من قبل الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الامر الذي جعل من منطقة الشرق الأوسط والنظم السياسية القائمة فيه ان تدخل في متطلبات امنية وسياسية جديدة كي تتمكن من التكيف مع الواقع السياسي الجديد لا سيما وان النظام السياسي الجديد وخطابه جاء مغايراً تماماً للنظام السابق ،والذي شكل بذلك رؤى سياسية مختلفة لما هو موجود من سياسات وعلاقات وتوجهات اتجاه الدول المجاورة والإقليمية للعراق وعلى الرغم من التغيير الذي شهده في بنيته السياسية وتركيبة وشكل نظام الحكم وخطابه السياسي ودره الاقليمي، الا انه يبقى يمثل محوراً جيوسياسياً دولياً وإقليمياً فاعلاً[٦١]. فبعد التعرف على طبيعة الخطاب السياسي العراقي وما عاناه ويعانيه من تشتت وانقسام وكيفية محاولته استعادة دوره الفعال لا سيما اتجاه الازمات مستفيداً من لغة الخطاب السياسي العراقي التي توحدت داخلياً لا سيما منذ عام ٢٠١٤ نتيجةً لمحاربة الارهاب والانتصار عليه لينصرف بعدها لاستعادة دوره الخارجي وبالأخص اتجاه هذه الازمات السورية واليمنية والخليجية ،وأزمة القدس وأزمة الاتفاق النووي الامريكي– الايراني ،وليثبّت مواقفه منها ويحاول اداء دور الوساطة في حل

(٦٠) مركز الدارسات الدولية والاستراتيجية ،الازمات الاقليمية والواقعية السياسية العراقية في التعامل معها "الازمة القطرية انموذجا"، مصدر سبق ذكره.

(٦١) مهند العزاوي ،العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراعات الاجندات)، العرب الاسبوعي ،في ٢٠٠٩/١٠/٣١

البعض منها .لذا سنحاول في هذا البحث تثبيت الاحتمالات المستقبلية للخطاب السياسي العراقي من خلال احتمالين احدهما سيقوم على الاستمرار والتصاعد في لعب الادوار الاقليمية والدولية. في حين سيقوم الاحتمال الثاني على التوقف والتراجع في دور وطبيعة الخطاب السياسي العراقي .تبعاً للمظاهر والدوافع والمحددات والمعطيات المحققة لكل احتمال ،فضلاً عن ترجيح أحدهما على الآخر.

أولاً / احتمال الاستمرار والتصاعد في الخطاب السياسي العراقي

ان الحديث عن الاستمرار والتصاعد في الخطاب السياسي لا يتم إلا باشتراطات معينة، ربما أبرزها تعاون الأطراف السياسية جميعها من أجل نجاح هذه العملية، عن طريق تقديم المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح فردية أو حزبية فالمواطنون في الداخل اي الوضع الداخلي، والأنظمة والشعوب في الخارج اي الوضع الخارجي، تتأثر بشكل كبير بالخطاب السياسي الصادر عن النظام الحاكم اي الأطراف السياسية المشاركة في إدارة الدولة، فيتم التعامل مع الدولة وفق ذلك فوحدة الخطاب ،والمصلحة الوطنية، والطرح المتوازن ،والثبات الاستراتيجي كل ذلك سيُقابَل بالتأكيد باهتمام واحترام دوليين[٦٢]،ونظراً للتطورات الدولية والإقليمية والتحولات السياسية التي طرأت على ثوابت بعض دول منطقة الشرق الأوسط والعالم اتجاه القضايا الإقليمية، لاسيما العربية منها، كالتغيرات التي حصلت على مواقف بعض الدول العربية والخليجية اتجاه الأزمة السورية والموقف من النظام السوري بشكل العام، والتحولات اتجاه الأزمة اليمنية، فضلاً عن تحركات الإدارة الأمريكية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالانسحاب من سوريا وإعادة انتشار قواتها في العراق أو فيما يتعلق بتحركات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو وجولته الشرق أوسطية وما تمخض عنها من نتائج معلنة وغير معلنة، تطرح الكثير من الأسئلة حول موقف العراق وطبيعة خطابه السياسي من تلك التغيرات والتطورات الإقليمية، سواء فيما يتعلق بموقفه من سياسة المحاور في المنطقة أو فيما يتعلق بطبيعة

(٦٢) محمد عبيد الجوراني ،مصدر سبق ذكره .

تعاطيه مع تلك السياسة لاسيما بعد انتصاره على الارهاب عام ٢٠١٧[٦٣]،وعليه فان نجاح احتمال الاستمرار والتصاعد بالخطاب السياسي العراقي يفترض حصول تغيير في الواقع السياسي من ناحية النجاح في بناء المواطنة العراقية الحقيقية والتحول الديمقراطي الحقيقي الذي يبعدنا عن الوضع الراهن، والتحول نحو البناءً والنجاح الذي سينعكس على الخطاب السياسي العراقي في المستقبل القريب أو المتوسط وافتراضات نجاحه هي[٦٤]:-

١- العمل على تعديل دستوري سيؤثر على العملية السياسية وخطابها لا سيما اذا شمل التعديل قضايا النفط والغاز وسلطة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والمناطق المتنازع عليها التي دائماً تؤثر على مسار العملية السياسية وخطابها السياسي سواء في الداخل أو الخارج .

٢- تعزيز السيادة الوطنية العراقية لاسيما مبدأ الوطن لجميع المواطنين وأن لا يقتصر على طائفة دون أخرى. سيجعل الخطاب السياسي العراقي مستمراً ومتصاعداً لخدمة العراق.

٣- تعزيز مبدأ مكافحة الارهاب من خلال حظر كل الممارسات التي تؤدي إلى إرهاب المواطنين لا سيما اذا اراد العراق الحفاظ على نصره الذي حققه على الارهاب منذ عام ٢٠١٧ اذ ساهم هذا النصر في خلق نوع من الوحدة بين المواطنين وهذا يتطلب الاستمرار بدعم التحالف الدولي الناشئ لمحاربته، مما يقتضي حصول صانع القرار

(٦٣) ميثاق مناحي العيسى ،كيف ينأى العراق بنفسه عن سياسة المحاور؟، مقال سياسي ،قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ،٢٠١٩،متاح على موقع المركز في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:
https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles

(٦٤) رائد جبار كاظم ،العنف والكراهية في الخطاب السياسي العراقي ،مقال متاح في شبكة اخبار العراق بتاريخ٢/تشرين الأول/٢٠١٧ في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع : http://aliraqnews.com

العراقي على دعم جميع القوى الإقليمية والدولية بعيداً عن أي تخندقات طائفية وقومية إقليمية أو دولية. سيجعل الخطاب العراقي موحداً ومحترماً من الآخرين.

٤- العمل على حظر تشكيل الميليشيات خارج القوة المسلحة ،وأن يكون ولاء الجيش للوطن وليس لحزب معين، فضلاً عن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطن العراقي من خلال التشريعات المهمة التي تؤكد استقلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعدم تبادل التهم بين السلطات الثلاثة ؛وهذا سيوحد الجبهة الداخلية ،وكذلك الخطاب السياسي.

٥- تأكيد مبدأ المحاسبة ابتداءً بالرقابة ثم بالانتخابات فضلاً عن تمكين المجتمع المدني من خلال منظماته كافة في تولي دور المراقب في تداول السلطة بصورة سليمة ومنع التمييز بين العراقيين والمساواة أمام القانون ،وايضاً احترام السلطة الحاكمة لحقوق الشعب ،وهذا يؤدي الى تمسك الشعب بحكومته ونظامه[٦٥].

٦- العمل على تبديل المفاهيم والعقائد المتحكمة بسلوكيات الكتل النيابية وانهيار التحالفات التقليدية القديمة وانصرافهم نحو تشكيل كتل نيابية قائمة على برامج انتخابية وطنية تعكس المشاكل والتطلعات العراقية وفق الثوابت الوطنية من خلال تبني نظام سياسي وإداري يحافظ على الوحدة الوطنية العراقية ،وذلك سيؤثر على نوعية الخطاب السياسي وتساعد على الاستمرارية والتصاعد[٦٦].

---

(٦٥) فراس محمد الياس، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق ،مقال متاح على موقع مركز انقره لدراسات الازمات والسياسات/السياسة الديمقراطية في موقعه شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

كذلك ينظر: https://www.ankasam.org/ar

Ranj Alaaldin, Sectarianism, Governance،and Iraq's Future , Brookings Doha Center Analysis Paper Number ٢٤, November ٢٠١٨,p.p:8-9

(٦٦) حارث حسن، دراسة عن : الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز الابحاث العالمي رياض الصلح، لبنان، ٢٠١٤،ص٨

٧- العمل على تثبيت مبدأ الشراكة لا التبيعة في علاقة العراق مع دول الجوار ولا سيما مع الدولة الايرانية من خلال تصحيح الرؤية لدى باقي دول منطقة الشرق الأوسط والعالم بان العراق هو ليس ذراعاً للسياسة الإيرانية في المنطقة، وانه على الرغم من الامتداد الجغرافي الطويل والموروث الثقافي والتاريخي بين العراق وايران. انما هو ترسيخ لسياسة الشراكة لا التبعية ،وان القرار العراقي مستقل ومصلحته فوق كل اعتبار وعليه فإن النظام السياسي في إيران يختلف كلياً عن النظام السياسي في العراق مما يعني أن الخطاب السياسي لِكلا البلدين سيكون مختلفاً تماماً في طبيعة التحديات وإدارة الصراعات وبناءً التحالفات ،وهذا سيقوي الخطاب السياسي العراقي اقليمياً ودولياً(٦٧).

ان تحقق هذه المظاهر من خلال هذا الاحتمال سيكون لها دور كبير في دفعِهِ نحو التحقق في المستقبل المتوسط أو القريب على اقل الاحتمالات ،والذي في دوره ان يجعل من الخطاب السياسي العراقي يستمر ويتصاعد ويؤدي دوراً اكبر على المستويين الداخلي والخارجي.

ثانياً/ احتمال التوقف والتراجع في دور وطبيعة الخطاب السياسي العراقي

بعيداً عن الفيدرالية التي يمكن ان تفضي إلى تقسيم العراق وتمزيق وحدته والتي تعد من العوامل الداعمة لتحقق هذا الاحتمال. فإن عزوف المواطن العراقي عن الحياة السياسية يهدد الأحزاب والكتل النيابية بمستقبل بقائها ما يعني رضوخهم لإرادة المواطن لضمان استمرارها على الساحة السياسية. كما ان استمرار تدخل دول الجوار لاسيما إيران والسماح لها بفرض

(٦٧) خالد عليوي العرداوي، إدارة السلطة في العراق: رؤية استراتيجية ، مقال متاح على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية ،جامعة كربلاء ،في موقعه على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط :

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/

املاءاتها على العراقيين له اثر سلبي كبير على توجهات الخطاب السياسي العراقي وطبيعته، فضلاً عن عدم السماح لمنظمات المجتمع المدني بان يكون لها دور تكميلي مع السلطة لأحداث تحول ديمقراطي حقيقي وبناءً مواطنة صالحة كي تبني الأحزاب السياسية برامجها الوطنية بعيداً عن الطائفية أو المكون الذي تنتمي اليه بما يحقق المواطنة العراقية والمصالحة الوطنية الشاملة مع كل ابناءً الشعب العراقي ،وتجريم الطائفية والتنازل عن الولاءات الثانوية والفرعية والقومية والمذهبية لصالح الولاء الوطني للعراق. أيضاً بحكم فرضيات الواقعية السياسية، هناك مَن يرى بأن العراق سيكون محور الصراع الإقليمي–الدولي، بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وبين إيران وأذرعها السياسية والعسكرية، لاسيما وأن هناك من يعزز من فرص تلك الفرضية بشكل كبير، فالساحة السياسية العراقية ما زالت تمثل بيئة خصبة ومحور تجاذبات بين المحاور الدولية والإقليمية ،وأن حالة عدم الاستقرار السياسي لا تزال الصفة الدائمة التي تزين المشهد السياسي العراقي ،وهناك الكثير من المشكلات التي لم تستطع الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي التغلب عليها حتى الآن ،سواء فيما يتعلق بالفشل والتأخر المتكرر في اكمال تشكيل الحكومات أو فيما يتعلق ببرامجها بشكل عام في معالجتها الواقع الاقتصادي والخدمي المتلكئان والذي كان آخره خروج مظاهرات كبيرة ابتدأت منذ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٩ ،والتي سجل فيها العديد الضحايا من قتلى ومصابين[٦٨].إذ شكَّلت التظاهرات العراقية المستمرة والتي انطلقت في بغداد والعديد من المحافظات مفاجأة للسلطات العراقية من حيث أعداد المتظاهرين ونوعية المطالب والفئات العمرية المشاركة فيها ،والمطالب المرفوعة المتمثلة بتوفير اصلاحات اجتماعية واقتصادية، ومطالبات بتغيير كل أقطاب العملية السياسية، وانهاء التدخلات الاقليمية في العراق من خلال الهتافات التي رفعها المتظاهرين ومن ثم فأن استمرار عدم قدرة الحكومة بالوصول الى حل توافقي عن طريق

(٦٨) مينا العريبي، شبح الطائفية يهدد العراق مجدداً، جريدة الشرق الأوسط ،العدد ١٤٤٤٨، الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق، ٢٠١٨،ص ١٠. كذلك ينظر :– ميثاق مناحي العيسى ،مصدر سبق ذكره.

إطلاق وتنفيذ الوعود بالإصلاحات المقنعة للمتظاهرين والشعب بصورة عامة سيؤدي إلى تراجع كبير في هيبتها وخطابها السياسي بعيون مواطنيها بحسب التعاملات الحالية واللاحقة بين الحكومة والمتظاهرين من جهة، وبين بعض أطراف العملية السياسية فيما بينها من جهة أخرى[٦٩] ،ذلك لتدهور الاستقرار والأمن الاقتصادي المرتبطين بظاهرة الفساد المالي والاداري فقد كشف تقرير صادر عن "المركز العالمي للدراسات التنموية" في لندن: (أن العراق حقق خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، فوائض مالية تقدر بـــ(٧٠٠) مليار دولار، ذهبت للطبقة السياسية الفاسدة، وكان يمكن أن تساهم في إعادة إعمار العراق وتحويله إلى دولة حديثة)[٧٠]، كما نشر النائب عادل نوري، رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي انه في العام ٢٠١٦ " قامت الحكومة العراقية بإنفاق(٦٠٠) مليار دولار ،وبدون وجود إيصالات توثق أبواب الصرف" . كما أهدرت الحكومة مبلغاً قدره(٢٠٦) مليارات دولار، أُنفقت على عقود وهمية أو على مشاريع متلكئة، بلغت(٩٠)ألف مشروع في مجال الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والعقارات. وبيّن تقرير الشفافية الدولية للعام ٢٠١٩ (أنّ العراق يأتي بعد سوريا من بين ستة دول الأكثر فساداً في نهب الثروات الوطنية في العالم)[٧١]،وعليه فان اتسع حجم الفساد المالي في العراق ليشمل البنية الاقتصادية بكاملها، والذي ادى الى اتساع ظاهرة البطالة التي ارتفعت لأكثر من(٣١%) ،وارتفع مستوى الفقر المدقع إلى(٣٥%) ،كما وصل عدد الأميين إلى (٧) ملايين نسمة ،وانتشر تعاطي المخدرات بين(٦%) من شباب العراق، بجانب غياب العدالة في التوظيف بسبب احتكار سطوة

---

(٦٩) فارس الخطاب ،التظاهرات العراقية ومستقبل النظام السياسي ،ورقة تحليلية ،متاحة على موقع مركز الجزيرة للدراسات ،صفحة ورقات تحليلية ،في ٢٠١٩/١١/١٣ في موقعه على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/19

(70) International Monetary Fund, Country Report IRAQ, International Monetary Fund Washington, D.C. 2013 ,2015, 2016

(٧١) التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة للمدة من٢٠١٨/١/١إلى٢٠١٨/٦/٣٠،الموقع الرسمي لهيئة النزاهة، في موقعها على المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع:- http://www.nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p9

الأحزاب والميليشيات وسيطرتها على آليات الدولة كل ذلك سيقود للفساد السياسي ،ومن ثم سيخرج لنا خطاب سياسي هزيلاً وممزقاً يدعم احتمال للتراجع بقوة في المستقبل(٧٢)، ايضاً ان عدم تمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من القضاء على ظاهرة انتشار السلاح خارج أطار الدولة، وعدم امتلاكها خطة واضحة في حصر السلاح كل تلك الملفات ستضع الحكومة العراقية في زاوية حرجة أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعيد انتشار قواتها في العراق تحسباً لدور أكبر يوازي الدور الإيراني في العراق، وستكون ملفات (الفساد وعدم الاستقرار السياسي ومكافحة الإرهاب) مشاهد تبريرية حاضرة في العقل السياسي الأمريكي من أجل فرض تواجده في العراق(٧٣).

نتيجة لذلك سيكون موقف العراق ضعيفاً ولن يرتقي إلى مستوى الطموح اتجاه التطورات الحاصلة في المنطقة سواء تلك المتعلقة بوضعه الداخلي أو الازمات والتغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية والذي سينعكس من دون شك على خطابه السياسي وطبيعته في ادارة الحكم ،ومن ثم ستزيد الفرص الداعمة لتحقق هذا الاحتمال الذي من الممكن جداً ترشيحه لتحقق على مضض في المستقبل القريب أو المتوسط.

الخاتمة والتوصيات :

لقد مثل عام ٢٠٠٣ وما بعده المرتكز الاساسي الذي بنى عليه البحث تصوره لطبيعة الخطاب السياسي العراقي ومدى تأثيره في واقع علاقات العراق الخارجية ومستقبلها وفق المعطيات التي اشرها البحث على المستوى الداخلي والخارجي .إذ ان الانتقال من وضع الى وضع مغاير بالقوة امر ليس بهين لا سيما اذا ترتب عليه تغيير كامل في بنية الحكم الذي يعد من اخطر التغييرات ،وهذا ما حدث فعلاً في العراق الذي وقع تحت احتلال غاشم اتى على نظامه

(٧٢) سعيد النعمان، الفساد السياسي، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، ١/شباط/ ٢٠١٩، في موقعه على شبكت المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:- https://www.iraqi-foru.com

(٧٣) مينا العريبي، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

السياسي بالكامل وجاء بنظام جديد تسوده الفوضى والتشتت وعدم الاستقرار في لغة خطابه السياسي إذ ان هذا النظام حديث عهد في كيفية التعامل مع هذه اللغة التي تعد اساس توجهاته الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية، وتتعلق بها نجاح الدولة ونظامها السياسي أو انتكاسها وتراجعها وتأخرها اكثر عن عالم الثورات العلمية والتقنية والتغيرات السريعة .لقد اجاب البحث عن المشكلة التي ثبتها في مقدمته ليثبت الفرضية التي رسمت الاحتمالات المستقبلية حول تفاعل وتعاظم هذا الخطاب في المستقبل من عدمه .إذ عانى الخطاب السياسي العراقي من عدم الاستقرار والاتزان ،فضلاً عن الفساد والطائفية التي اثرت بصورة كبيرة على وحدة هذا الخطاب. أضف الى ذلك الارهاب الذي ضرب الدولة ومؤسساتها ورعاياها كافة ،والذي ادى من غير قصد عاملاً ايجابياً في اعادة توحيد الخطاب السياسي العراقي وانطلق ليتفاعل ضمن اطار محيطه الاقليمي من اجل استعادة دوره البارز والمهم على الرغم من ان هذا الخطاب بدت عليه الأدلجة لاسيما على المستوى الخارجي من خلال الانحياز لجهة معينة دون اخرى ،وعليه فقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:-

١- إن عملية التغيير السياسي في العراق واقرار دستور دائم للدولة عام ٢٠٠٥ عملت على تثبيت اهم عوامل القوة للخطاب السياسي وذلك من خلال تقديم أفضل الضمانات الممكنة لحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية لاسيما تأكيد مبدأ المشروعية أي(سيادة القانون)، ومبدأ الفصل بين السلطات ،واستقلال القضاء وفسح المجال أمام الفرد لممارسة حق التقاضي ،فضلاً عن تأكيد دولة القانون ومبدأ سمو الدستور وما يرتبط به من الرقابة على دستورية القوانين ،والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية ،وتشكيل نظام سياسي جمهوري اتحادي ،والسماح بالتعددية السياسية من خلال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات عن طريق انتخاب من يمثلونهم .فضلاً عن ظهور مؤسسات المجتمع المدني التي هي من آليات التحول

الديمقراطي ،وتأكيد الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية لأبناءً الشعب كافة.

٢- يعد الاحتلال الأمريكي العامل الرئيس في تغذية المشكلات التي يعاني منها العراق، كعدم المشاركة في العملية السياسية ونقص شرعيتها وعدم مصداقيتها وانعدام التوافق السياسي والاجتماعي ،وتفرق العراقيين والتناحر بين بعضهم البعض كل ذلك انتج لنا فئة من قادة العراق الجدد الذين غابت بينهم الثقة ،ولم يكن منظارهم لعملية بناءً الدولة والمواطنة العراقية سوى أنها وسيلة لرفع الحيف أو لإعادة الامتيازات السابقة ،والتي نتج عنها وقوع ثلث مساحة العراق بيد الارهاب عام ٢٠١٤ ،وكل ذلك اثر على توجهات الخطاب السياسي العراق الداخلي والخارجي.

٣- ان الاهمال الواضح في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والتجارية، وانخفاض متوسط دخل الفرد ،وبقاء المصدر الأساس للميزانية العامة للدولة العراقية هو النفط ،أي بقاء العراق دولة ريعية مما يشكل عقبة في وجه تعزيز التحول الديمقراطي وقوة خطابه السياسي .أضف لذلك أنتشار مشكلات الفساد والرشوة وغياب الرقابة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والفوضى واعمال النهب ونقص الخدمات وانتشار الأمراض والوفيات بين الأطفال وانتهاكات حقوق الانسان المختلفة.

٤- ان الخطاب السياسي للقادة العراقيين وطريقة تعاملهم مع أدوات السلطة تبين انهم في صراع دائم عليها ،وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الفوضوية في ادارة الدولة ،كما يدل على وجود أزمة الثقة والشك وعقلية التآمر في مفاصل العملية السياسية الجارية اليوم ،ومخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات وتحوله الى تداخل حقيقي فيما بينها.

٥- التدخل الخارجي لا سيما دول الجوار العراقي، فنجد كل هذه الدول بلا استثناء كانت شريكة في عدم استقرار العراق وعامل محفز لفئاته الاجتماعية للتناحر فيما

بينها ،فلقد كان للتدخل الخارجي تأثير بالغ الأهمية في عرقلة بناءً الدولة الحقيقي لاسيما في ظل وجود فاعلين محليين تشدهم مشاعر الانشداد لولاءات خارجية وليست وطنية. ومن ثم اثر كثيراً على قوة الخطاب السياسي العراقي .

بناءً على هذه الاستنتاجات وغيرها ومن اجل وضع حلول لإعادة تشكيل خطاب سياسي قوي ومؤثر داخلياً واقليمياً ودولياً وله دور فاعل في قيادة وحلحلة ومواجهة اي ازمة من الازمات لا سيما الاقليمية منها نثبت مجموعة من التوصيات وهي :-

١- قيام حكومة عادلة ديمقراطية لا فئوية ولا طائفية ولا قومية تجمع العراقيين كلهم وتجعل العدل والاحسان رائدها، وتشجع من خلال سلوكها المتسامح والمتحضر الانسان العراقي على التخلي عن خوفه، والتطلع لمستقبل يعيش فيه المواطن حراً والأجيال التي تأتي بعده ،وهذا من شأنه ان يجعل الخطاب السياسي العراقي خطاب مؤثر وله دور بارز .

٢- يجب على القوى السياسية أن تكون بالمستوى المطلوب في بث الوعي السياسي بين الناس، فتكون أدوات حضارية في غرس المواطنة لا سبيل لتمزيقها وتشويهها ونشر ثقافتها وقيمها، بما لها من تأثير كبير في تأسيس الهوية الوطنية العراقية، فضلاً عن ممارسة النخب المثقفة لدورها في نشر ثقافة اللاعنف والتسامح بين الناس، فيكون المثقف مسؤولاً اتجاه شعبه لا للسلطة ومؤسساتها ولا يعني هذا عدم الاشتراك في السلطة، ولكن يعني التمسك برسالة المثقف اتجاه شعبه أينما وجد .

٣- العمل على اعادة الهوية العراقية من خلال تأكيد روح المواطنة وتغليبها على الولاءات الضيقة، والارتقاء بالوعي السياسي للفرد العراقي بشكل يقود إلى نبذ الارهاب وتغليب الحوار والتسامح والقبول بالحلول الوسط كي يستعيد الخطاب السياسي مكانته .

٤- النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي من خلال تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ووضع نظام مالي صحيح يحقق توزيع عادل للثروة والتخلص من آفة البطالة الموجودة في قطاع العمل.

٥- اعتماد سياسة حسن الجوار من قبل الحكومة العراقية وتطوير علاقاتها على مختلف المستويات، حيث أن كل دول الجوار تتحرك بوحي مصلحتها لا المصلحة العراقية ولن يضمن ذلك مصلحة العراق ومستقله إلا تكاتف أهله وتجمعهم خلف حكومة حقيقية منهم وإليهم .

٦- ضرورة اجراء تعديلات دستورية تواكب الضرورات الجديدة، بما لا يترك مجال للتأويلات والتغييرات التي تقوم بها الكتل السياسية وفض الغموض من بعض النصوص وتطبيقها بصورة واضحة وليس الالتفاف عليها ،والتزام الطبقة السياسية بخطاب سياسي متوازن مع التغيرات التي تحدث.

٧- الابتعاد عن فكرة المحاصصة الطائفية والسياسية والالتزام بمعايير العدل والموضوعية والكفاءة في جميع الأمور والمسائل، وضمان المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة ونبذ جميع سياسات الاقصاء والتهميش والتمييز والظلم والحرمان، واحترام حقوق الانسان بما يضمن للجميع حرية التعبير عن معتقداتهم وآرائهم وشعائرهم في ظل القانون .

٨- تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وتوازن هذه السلطات والرقابة المتبادل، والسلطة القضائية يعد المحور الضامن لجميع الحقوق في العراق فمن الضروري العمل على تطوير القضاء وإناطة مهمة الرقابة الدستورية لمحكمة دستورية خاصة وخضوع أعمال الدولة كافة لرقابته وعدم تسيسه وبالأخص الأعمال التي تمس حقوق المواطن .

٩- إعادة صياغة آليات التوافقية سواء أكانت المثبتة في الدستور أم في قوانين الانتخاب أم ما ورد في العديد من الاتفاقيات التي تحكم العلاقة بين الكتل السياسية من أجل فك القيود للتوافقية ومحاولة للوصول إلى نماذج مقاربة لما هو مطبق في الدول التي نجحت فيها .

١٠- تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها كشريك ثالث في عملية بناءً المواطنة والتحول الديمقراطي والاطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية وعدم السماح لأي فئة من تسيس هذه المنظمات خدمةً لمصالحها ،وتفعيل دور الرأي العام وحث الناس على المشاركة في الحياة العامة .